

تغطية الصحافة الإلكترونية العراقية لانتخابات مجالس المحافظات

دراسة تحليلية لصحيفتي الدستور والزمان

The Iraqi Electronic Press Coverage of Governorates Councils' Elections

An analytical study of Addastour and Al Zamaan Newspapers

إعـداد

رؤى عبدالهادي محمد الشيخلي

إشـــراف

الأستاذ الدكتور

حميدة مهدي سميسم

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في الإعلام

كلية الإعلام

جامعة الشرق الأوسط

حزيران / 2010 م

تفويض

أفوض أنا الطالبة رؤى عبد الهادي محمد الشيخلي، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا بتزويد نسخ من رسالتي للمكتبات أو المؤسسات أو الهيئات أو الأشخاص عند طلبها لغايات البحث العلمي.

الاسم: رؤى عبد الهادي محمد الشيخلي

التوقيع:

التاريخ: 2010/6/19

قرار لجنة المناقشة

نوقشت رسالة الطالبة رؤى عبد الهادي محمد الشيخلي، **الموسومة: "تغطية الصحافة الإلكترونية العراقية لانتخابات مجالس المحافظات** – دراسة تحليلية لصحيفتي الدستور والزمان الإلكترونيتين" **وقد أجيزت بتاريخ 2010/6/19.**

وقد تكونت لجنة المناقشة من الأساتذة المبينة أسماؤهم تالياً:

الاسم	أعضاء لجنة	التوقيع
الأستاذ الدكتور: عبد الرزاق الدليمي	رئيساً	
الاستاذ الدكتور:حميدة سميسم	عضواً	
الاستاذ الدكتور:تيسير ابو عرجه	مناقشاً خارجياً	

شكر وتقدير

أتقدم بعظيم شكري ووافر امتناني إلى أستاذتي الفاضلة:

الأستاذة الدكتورة حميدة سميسم

التي تابعت رسالتي هذه منذ لحظتها الأولى بالسؤال والنقد والتوجيه، وما فتأت تقدم لي النصح والإرشاد في كل مرحلة من مراحلها، فلمست فيها حزم العالم وحنان الأم، وقد كان لها كبير الأثر في خروج دراستي هذه إلى حيز الوجود، كما هي بين أيديكم.

كما أتقدم بشكري الجزيل إلى أساتذة قسم الإعلام الأفاضل في جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، الذين نهلت من معينهم الصافي ما مكنني من كتابة هذه الرسالة، وكذلك الأساتذة الذين تفضلوا بقبول مناقشة هذه الدراسة ليثروها بعلمهم وخبراتهم وتوجيهاتهم القيّمة.

والشكر موصول إلى كل من قدّم لي عوناً لإنجاز هذا العمل الذي لم يكن ليرى النور دون مساعدتهم.

وإلى كل من ينظر في رسالتي هذه نظرة نقدٍ بناءة، فيصوّب لي خطأً، أو يقدم لي رأياً يسهم في إكمال ما يعتري دراستي من نقص، فالكمال لله وحده.

الإهداء

إلى والديّ الحبيبين

غرسا في نفسي حب العلم وحب أهله

وما زالا يحثانني على المتابعة والمثابرة

حتى وصلت هذه الرسالة إلى مرحلة المناقشة

إلى زوجي العزيز

شاطرني أصعب اللحظات في إعداد هذه الرسالة

إلى كل عراقي يسعى إلى الديمقراطية الحقة

أهدي هذا الجهد المتواضع

قائمة المحتويات

قائمة المحتويات

قائمة المحتويات

قائمة المحتويات

قائمة الجداول

قائمة الملاحق

تغطية الصحافة الإلكترونية العراقية لانتخابات مجالس المحافظات

دراسة تحليلية لصحيفتي الدستور والزمان

ملخص

تعد وسائل الإعلام من أهم ضرورات حياتنا المعاصرة، وهي احد اهم مصدر معلوماتنا الرئيس عن العالم المحيط بنا، وحلقة الوصل الهامة بين كل المؤسسات الاجتماعية، وهي من أبرز أدوات المشاركة الاجتماعية والسياسية في كل المجتمعات.

ولا تزال العلاقة الجدلية بين الحكومات ووسائل الإعلام من يسير من، وما هو تأثير كل منهما بالآخر، وما مدى استفادة كل منهما من الآخر في تحقيق أهدافه، وبخاصة في عصر التكنولوجيا و على مستوى الاتصال حيث برز مفهوم الصحافة الإلكترونية بقوة في كل المحافل الإعلامية، وكذلك أصبحنا نسمع عن الحكومات الإلكترونية في اغلب أنحاء العالم .

وقد جاءت هذه الدراسة لتتناول الكيفية التي تعاملت بها الصحف الإلكترونية العراقية مع إحد أبرز أوجه الحياة الديموقراطية، ألا وهي قضية الانتخابات، وقد كانت انتخابات مجالس المحافظات المحلية في العراق، موضوعاً للدراسة، من خلال تحليل مضمون تغطية كل من صحيفتي الدستور و الزمان الالكترونيتين اليوميتين للانتخابات. للتعرف على القضايا التي تناولتها الصحيفتان أثناء تغطيتهما للانتخابات في الفترة(1-12-2008 الى 28-2-2009)، وعلى اتجاه هذه التغطية.

وقد اجابت الدراسة عن كل أسئلتها والتي كان من أبرزها: ما هي أهم القضايا التي تناولتها الصحافة العراقية الإلكترونية أثناء تغطيتها لانتخابات مجالس المحافظات في العراق. وما هي مواقف الصحافة من تلك الانتخابات.

وقد أشارت نتائج الدراسة إلى أن التغطية المتعلقة بموضوع الانتخابات والمرشحين احتلت المرتبة الأولى، وتليها في المرتبة الثانية التغطية المتعلقة بالأحزاب السياسية، أما المرتبة الأخيرة فقد كانت للقضايا المتعلقة بإيران وكذلك موضوع النفط. كما أظهرت نتائج الدراسة أن موقف الصحافة العراقية الالكترونية من انتخابات مجالس المحافظات كان وبنسبة الايجابية %54.7.

The Iraqi Electronic Press Coverage of Governorates Councils' Elections

An analytical study of Addastour and Al Zamaan Newspapers

Abstract

Media are one of the most important necessities of our modern life, the main source of our information on the world around us, the important link between all social institutions, and it is one of most prominent social and political participation tools in all societies.

The contentious relationship remains between governments and the media who lead who, and what is the effect of each one with the other, and how to benefit from each other in achieving its objectives. Especially in the era of technology and digital development, which became a title of the twenty-century, on the level of communication has emerged as the concept of electronic journalism strongly in all media forums, as well as we hear about the electronic government in all parts of the world, including some Arab countries.

This study come to deal with how they coped with the electronic Iraqi newspaper with one of the most aspects of democracy life, which is the issue of elections, the local provincial elections in Iraq was a subject of study, by analyzing the content of each of the two electronic newspapers, Addastour and Al Zamaan Newspapers to cover for the election. To identify issues addressed by the newspapers in their coverage of elections during this period, and on the direction of such coverage.

The study answered all questions, which was notably: What are the most important issues addressed by the Iraqi electronic press while coverage of provincial elections in Iraq. What is the position of the Iraqi electronic press of these elections in Iraq during study period.

The study results indicated that the coverage on the topic of elections and candidates got the first rank, followed in second place coverage on political parties, the last ranked of the issues pertaining to Iran and the issue of oil. The study results showed that the position of the Iraqi electronic press from provincial elections was positive, at a rate of 54.7%.

مقدمة

تعود **أهمية وسائل الإعلام في الحياة اليومية كونها** ضرورة حتمية من ضرورات الحياة في كل المجتمعات المعاصرة. وهي عامل من عوامل التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، لأنها النافذة التي نُطل منها على العالم، ومن خلالها نشكل حقائقنا عن الأشياء. وهي الخيط الذي يُحبك به نسيج البناء الاجتماعي في كل المجتمعات. وقد صَغُرَ حجم العالم بفضلها إلى هاتف نقال، بفعل البث المباشر من الفضاء إلى منازلنا دون رقيب، حيث لديها القدرة على تجاوز الحدود الجغرافية والسياسية والعرقية والدينية، وقد أصبحت وسائل الاتصال مؤسسات ضخمة تستقبل آلاف الرسائل يوميا وتبثها إلى جماهيرها.

ولعل من أكثر وظائفها وضوحاً في علاقتها مع السياسة والحكومات أنها تصنف وفقاً للعديد من الخبراء في مجال الإعلام بأنها تقوم بوظيفة **الرقيب العمومي**، أي حماية المجتمع من الفساد والمخالفات وإساءة استخدام السلطة (التعسف في استخدام السلطة)، بمعنى أن تكون وسائل الإعلام رقيباً على أداء الحكومة وعملها، وتخبر المواطنين بما يجري بمنتهى الصدق والشفافية.

وقد أثر التطور التكنولوجي على جميع مراحل العمل الصحفي، إذ أصبح الصحفي يعتمد على التكنولوجيا في عمليات جمع المعلومات من الميدان، واستكمالها وتوصيلها إلى مقر الصحيفة، وفي صفها وإخراجها وفي تجهيز الصفحات بحيث تحول المحرر الصحفي إلى معالج للمعلومات عبر الوسائل الإلكترونية، كما أصبحت الصحف تنتج الآن ليتم قراءتها على شاشات الحاسبات الإلكترونية المرتبطة بشبكات المعلومات أو قواعد البيانات.

تتناول هذه الدراسة كيفية تعامل الصحف الالكترونية العراقية مع انتخابات مجالس المحافظات المحلية، وذلك من خلال تحليل مضمون كل من صحيفة الدستور الالكترونية اليومية وصحيفة الزمان الالكترونية، ومن الأسباب التي دعت إلى اختيار الصحف الالكترونية عن المطبوعة هو الظرف الأمني الذي يمر فيه العراق، وعدم استطاعة الجمهور العراقي الحصول على الصحف المطبوعة (الورقية) بسهولة.

تتميز الصحافة الإلكترونية عن أنواع الصحافة ووسائل الإعلام الأخرى بأنها استطاعت أن تجمع المزايا والخصائص التي تتوافر في كل الوسائل الأخرى مجتمعة، من حيث إمكانية القراءة والكتابة والبحث في الأرشيف والوثائق السابقة والسماع ومشاهدة البرامج أو الأخبار حية أي بشكل مباشر، وبخاصة من خلال برامج (المسنجر)، الذي يمكن مستخدميه من الكتابة والتحدث ورؤية بعضهم بعضا في الوقت نفسه، ومن مسافات بعيدة جداً، قد لا تكون أبداً متوافرة لوسائل الإعلام العادية، من محطات تلفزيونية وإذاعية، أي أن الصحف الإلكترونية تحمل سمات الخدمات الإذاعية والتلفزيونية بسبب قدرتها على تقديم الأخبار في أي وقت.

لعل من أبرز معالم التطور الذي شهدته الصحافة ظهور ما يسمى بالصحيفة الالكترونية (الصحيفة اللاورقية)، وهي نتاج **تطور هائل شهدته تكنولوجيا الحاسب الآلي.** فقد سهلت هذه التكنولوجيا العملية الصحفية وزادت من سرعتها، إذ **يستطيع الصحفي أن يكتب موضوعه في أي مكان في العالم ويرسله بثوانٍ قليلة إلى مقر الصحيفة،** أو متابعة موضوعاته الصحفية وتطويرها، وكذلك الحال في مرحلة إنتاج الصحف، ومرحلة التوثيق، ومرحلة المعالجة وأخيراً مرحلة النشر والتبادل.

تنبع أهمية هذه الدراسة من كونها تتعامل مع انتخابات مجالس المحافظات الأولى التي جرت في العراق، والتي يعول عليها كثيراً في نقل العراق إلى مرحلة ديمقراطية حقيقية، إذ تعد هذه الانتخابات مؤشراً على نجاح الانتخابات البرلمانية والرئاسية القادمة. وهي ظاهرة تشغل الرأي العام العراقي، وتحظى باهتمام عالمي، حيث كان السبب الظاهري وراء احتلال العراق هو تحويله إلى دولة ديمقراطية يُحترمُ فيها رأي الفرد كما هو معلن من قبل المؤسسات الرسمية. ومن هنا تبرز أهمية وسائل الإعلام في التصدي لهذه الموضوعات وتغطيتها بشكل يعطيها الأهمية الحقيقية التي تتمتع بها، وطرح القضايا المتعلقة بالانتخابات بشكل يُمكّن المواطن العادي من التعرف على المرشحين، وكتلهم السياسية بطريقة تساعدهم في اتخاذ القرار السليم عند اختيارهم للمرشح. وقد أصبحت الصحف الإلكترونية من أهم سمات العصر الحديث، وبخاصة بين المتعلمين والمثقفين، ومن هنا برزت أهمية أخرى للدراسة في محاولتها لمعرفة الدور الذي تلعبه الصحافة الإلكترونية في توضيح القضايا المهمة واليومية للقارئ العراقي.

تتجسد مشكلة الدراسة في محاولة التعرف على الطريقة التي تمت بها تغطية الصحافة الإلكترونية العراقية (صحيفة الدستور والزمان)، خلال فترة الدراسة لانتخابات مجالس المحافظات في العراق عام 2009.

وتهدف الدراسة إلى التعرف على الكيفية التي تمت بها التغطية الصحفية العراقية اليومية للقضايا المتعلقة بانتخابات مجالس المحافظات في العراق، والتعرف على القضايا التي تناولتها الصحيفتان أثناء تغطيتهما للانتخابات في هذه الفترة.

سيتم توظيف نظريات عدة في هذا المجال، هي نظرية ترتيب الأجندة، ونظرية الاستخدامات والإشباعات كإطار نظري في هذه الدراسة، للوصول إلى أهدافها واختبار فرضياتها والإجابة عن أسئلتها.إذ تعد هذه النظريات من نظريات تأثير وسائل الاتصال، وسيتم التفصيل عنهما بشكل أكبر في ثنايا الدراسة.

ترى نظرية ترتيب الأجندة أن هناك علاقة ايجابية بين الطريقة التي تقوم بها وسائل الإعلام بتقديم القضايا والموضوعات اليومية وبين اهتمامات القراء الذين يتابعون هذه التغطية. كما تسعى نظرية الاستخدامات والإشباعات إلى التأكيد على أن وسائل الإعلام ليست هي التي تحدد للجمهور الرسالة الإعلامية التي يجب أن يتلقاها بل إن الجمهور نفسه يقرر ويحدد وسائل الإعلام التي يتعرض لها (يستخدمها) ليشبع بعض الحاجات لديه.

اعتمدت الباحثة في دراستها أسلوب تحليل المضمون مستخدمة المنهج الوصفي للكشف عن الكيفية التي تعاملت بها صحيفتا (الدستور والزمان الإلكترونيتان) مع انتخابات المجالس المحافظات في العراق، وذلك باختيار عينة من تغطية هاتين الصحيفتين في الفترة ما بين 2008/12/1–2009/2/28، وهي الفترة التي خصصت للدراسة. وقد اعتبرت جميع الأعداد الصادرة في هذه الفترة من صحيفتي الدستور والزمان مجتمعاً للدراسة. وتم اختيار عينة ممثلة لهذا المجتمع لتحليلها بحيث تلبي احتياجات البحث وتخدم أهدافه وتختبر فرضياته وتجيب عن أسئلته، وسيتم بيان هذا بالتفصيل في فصول الدراسة المخصصة لها.

الفصل الأول

مدخل عام إلى الدراسة

مقدمة:

تعود الفكرة الأولى للانترنت إلى العام 1945 عندما أوجد Vannevar Bush آلة أطلق عليها اسم Memex Machine لتنظيم المعارف الإنسانية والربط بينها وتمكين الباحثين من استعادة المعلومات بطريقة الكترونية والوصول إلى المعلومات المرتبطة بها إلكترونياً." كان Lcklider أول من فكر في فكرة **الربط الشبكي** وهو رئيس برنامج بحوث الكمبيوتر في وكالة المشروعات البحثية المتقدمة بوزارة الدفاع الأمريكية، إذ قدم مفهوم الربط الشبكي الذي يتيح لكل فرد على الكرة الأرضية الوصول إلى البرامج والبيانات والمعلومات على أي موقع على الشبكة، بالتعاون مع مجموعة من علماء الكمبيوتر، حدد 4 مواقع التقاء للشبكة التي أطلق عليها أربانت (ARPANET)، وتم أول اتصال مباشر بينها في 25 أكتوبر 1969، وتدريجيا ربطت الشبكة بين عدد كبير من الأجهزة والبرامج المختلفة بقي استخدام الانترنت حتى العقد الأخير من القرن العشرين مقتصراً على الإدارات الحكومية ومراكز البحث، ولكنها مع اكتشاف الويب وظهور شركات مزودي خدمات الإنترنت تزايد الاستخدام الجماهيري لها، وتحولت شبكة الإنترنت بالفعل إلى وسيلة اتصال تؤدي وظائف الاتصال الشخصي والجماهيري (نصر، 2003، ص19).

إن الصحيفة الالكترونية تحمل قوة جذب وإبهار جديدة تساعد على حساب الفرق بين الصحف التقليدية الحالية، بسبب استخدام الوسائط الإعلامية المتعددة Multimedia فهي تتيح لمستخدمي الشاشة ممارسة أكثر من حاسة خصوصا البصر والسمع، فالقارئ يستطيع ان

يختار مايريد ويقرأ مايحب الاطلاع عليه، ويرى الصور بألوانها الجذابة ويستمع في الوقت ذاته إلى الاصوات التسجيلية، ويشاهد الأفلام المنقولة عبر الفيديو، وكل ذلك في عملية سريعة واحدة لم تستطع أن توفرها له وسائل الإعلام المختلفة: الصحافة المكتوبة والإذاعة المسموعة والتلفزيون المرئي (الفيصل، 2006، ص137).

أحدث الإنترنت كذلك تأثيراً على عملية إنتاج وإخراج الصحف، بحيث اختلف حتى دور المحرر ليصبح منتجاً، فبالإضافة إلى الكتابة التحريرية الأساسية فإن المنتجين يقومون بعدة أمور، فهم يعملون على **انتقاء المحتوى المنقول** من النسخة المطبوعة للصحيفة **ثم إعادة تكييفه أو تحريره**، ودعم هذا المحتوى بالمواد الصوتية والمصورة والعمل على إقامة الروابط التشعبية للموضوع حيث يستطيع القراء والمشاركون الاستجابة الفورية على المادة المقدمة من الصحفي الالكتروني، من خلال البريد الالكتروني للمحرر، كما يمكن للصحافيين العاملين في المواقع الالكترونية أن يستفيدوا من المناقشات التي تتيح للقراء الاستجابة اللحظية لموضوع ما، وللتعليقات من قراء آخرين فيما يشبه أسلوب النقاش، مما يمكن القراء من أن يصبحوا مشاركين في خلق البيئة التحريرية، حيث يساهمون في اقتراح ما يتم تغطيته أو الموضوعات التي يمكن أن يعالجها الكاتب في مقالاته (اللبان 2007، ص92).

تعمل الصحافة الإلكترونية على تقديم الخدمات الإخبارية والحقائق الصادقة والدقيقة، لتساهم في زيادة المعلومات العامة لدى الجمهور في كافة المجالات العسكرية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والفكرية، من خلال إبراز الرأي والرأي الآخر ضمن بوتقة تثقيفية مبرمجة قائمة على احترام الآراء الأخرى وبالتالي تكوين أو تشكيل رأي سليم.

مشكلة الدراسة:

تتجسد مشكلة هذه الدراسة في محاولة التعرف على الطريقة التي تمت بها تغطية الصحافة الإلكترونية العراقية (صحيفة الدستور والزمان)، وفي محاولة للتعرف على القضايا التي طرحتها الصحافة العراقية الإلكترونية خلال فترة الدراسة فيما يتعلق بأنتخابات مجالس المحافظات في العراق عام 2009. ومحاولة بيان مدى قدرة هاتين الصحيفتين على التوعية بالبرامج السياسية التي يطرحها المرشحون للانتخابات وبالتعريف بهؤلاء المرشحين. وكذلك في التعرف على مدى مساهمة هاتين الصحيفتين في العملية الانتخابية من خلال تحليل مضمون تغطية الصحافة العراقية الإلكترونية اليومية للأحداث الجارية، وقد اختارت الباحثة تحليل القضايا التي تطرحها صحيفة الدستور والزمان اليوميتن العراقيتن أنموذجا وذلك للاختلاف المنهجي لهاتين الصحيفتينً.

وقد تم تقسيم مشكلة البحث الواردة في عنوانه إلى عدة تساؤلات كان من أهمها: ما الطريقة التي تقدم بها صحيفتا الدستور والزمان انتخابات مجالس المحافظات؟ وما القضايا التي تناولتها التغطية الصحفية في الصحيفتين أثناء تغطيتها انتخابات مجالس المحافظات في هذه الفترة ؟ وما موقف التغطية الصحفية في الصحيفتين أثناء تغطيتها انتخابات مجالس المحافظات في هذه الفترة ؟

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة لاكتــشاف مدى تغطية الصحافة العراقية الإلكترونية لموضوع انتخابات المجالس المحلية في العراق عام 2009، من خلال تحليل مضمون التغطية الصحفية لصحيفتي الدستور والزمان الإلكترونيتين والتعرف على العوامل المؤثرة في هذه التغطية وموقفها، من الموضوعات التي تتناول انتخابات المجالس المحلية قبل الانتخابات وبعدها.

ويمكن تلخيص أبرز الأهداف في النقاط التالية:

1. التعرف على الكيفية التي تمت بها التغطية الصحفية العراقية اليومية للقضايا المتعلقة بانتخابات مجالس المحافظات في العراق، من خلال دراسة تحليلية لهذه القضايا في عام 2009، كما تعكسها التغطية المنشورة في صحيفتي الدستور والزمان الإلكترونيتين، أنموذجاً للصحافة العراقية.
2. التعرف على القضايا التي تناولتها الصحيفتين أثناء تغطيتها للانتخابات في هذه الفترة ؟
3. تقديم توصيات ومقترحات لتطوير عملية التغطية الصحفية للقضايا المهمة في الصحافة الإلكترونية
4. التعرف على مدى الاهتمام الذي أبدته الصحف العراقية بالقضايا المتعلقة بانتخابات المجالس المحلية.

أهمية الدراسة ومبرراتها:

تـــنبع أهمية الدراسة من أهدافها التي تلقي الضوء على قضية مهمة جداً وهي قضية انتخابات المجالس المحلية، التي يؤمل منها أن ترسخ مبادئ الديمقراطية وأن تكون بوابة يتم الدخول من خلالها إلى انتخابات البرلمان وتشكيل الحكومة في العراق و التي سيكون لها تأثير كبيرٌ على مستقبل العراق فيما بعد.

كما تنبع أهمية هذه الدراسة من كونها تتعامل مع انتخابات المجالس المحافظات الأولى التي تجري في العراق، والتي يعول عليها كثيراً في نقل العراق إلى مرحلة ديمقراطية حقيقية، إذ تعد هذه الانتخابات مؤشراً على نجاح الانتخابات البرلمانية والرئاسية القادمة. وهي ظاهرة تشغل الرأي العام العراقي، وتحظى باهتمام عالمي، ومن هنا تبرز أهمية وسائل الإعلام في التصدي لهذه الموضوعات وتغطيتها بشكل يعطيها الأهمية الحقيقية التي تتمتع بها، وطرح القضايا المتعلقة بالانتخابات بشكل يمكن المواطن العادي من التعرف على المرشحين، وكتلهم السياسية بطريقة تساعدهم في اتخاذ القرار السليم عند اختيارهم للمرشح. وبذلك أصبحت الصحف الإلكترونية من أهم سمات العصر الحديث، وبخاصة بين المتعلمين والمثقفين.

من هنا برزت أهمية هذه الدراسة في محاولتها لمعرفة الدور الذي تلعبه الصحافة الإلكترونية في توضيح القضايا المهمة واليومية للقارئ. وهل خصصت الصحافة العراقية الإلكترونية كماً كافياً من تغطيتها وكتاباتها اليومية لانتخابات المجالس المحلية، بشكل يساعد على معرفة الأحزاب والأطياف في العراق بشكل كاف ويساعد في اتخاذ القرار السليم. وهو أمر يتوقع أن يستفيد منه صناع القرار في العراق في قراراتهم القادمة المتعلقة بالانتخابات

التي ستجري مستقبلاً. وتتمثل أيضاً أهمية هذه الدراسة في رصد التغطية الصحفية للصحافة الإلكترونية في العراق، وكذلك تكمن مبررات إجرائها في قلة الدراسات العلمية الإعلامية المتعلقة بالصحافة الإلكترونية ودورها في الحياة اليومية عربياً وندرتها محلياً على مستوى العراق على حد علم الباحثة، وكذلك يقدم هذا البحث دراسة أكاديمية جديدة (غير مسبوقة)، في الدراسات الصحفية الإلكترونية، نظراً لعدم وجود دراسة سابقة تناولت انتخابات المجالس المحافظات المحلية في العراق، كما تُعد هذه الدراسة من الدراسات ذات علاقة بموضوعات حيوية وآنية في العراق، وهي قضية الانتخابات، والديمقراطية، كما أن هذه الانتخابات تعد من أهم الموضوعات والأكثر سخونة في العراق خلال تلك الفتره، مما يعطي أهمية خاصة لهذه الدراسة، ويساعد في معرفة الكيفية التي أسهمت بها الصحف الإلكترونية في التعريف بالقضايا العراقية اليومية.

أسئلة الدراسة:

تسعى الدراسة للإجابة عن الأسئلة التالية:

1. ما أهم القضايا التي تناولتها الصحافة العراقية الإلكترونية أثناء تغطيتها لانتخابات مجالس المحافظات في العراق في هذه الفترة ، وبمعنى إحصائي وهل هناك فرق ذو دلالة إحصائية بين القضايا التي تعالجها صحيفة الدستور والقضايا التي تعالجها صحيفة الزمان؟
2. ما مواقف الصحافة العراقية الإلكترونية من انتخابات مجالس المحافظات في العراق في هذه الفترة وما الاتجاهات الإيجابية والاتجاهات السلبية للصحيفتين وهل هناك فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0.05) بين النوعين من الاتجاهات ؟

3. ما المصادر التي اعتمدت عليها الصحافة العراقية الإلكترونية في تغطيتها لقضايا انتخابات مجالس المحافظات في العراق وهل هناك فرق ذو دلالات احصائية بين صحيفتي الزمان والدستور في اعتمادهما على المصادر؟

4. ما الطريقة التي تقدم بها صحف العينة انتخابات مجالس المحافظات في العراق وهل هناك فرق ذو دلالات احصائية بين الشكل الصحفي لصحيفتي الدستور والزمان الالكترونيتين عند مستوى (0.05)؟

فرضيات الدراسة:

انطلاقاً من أهمية الدراسة وأهدافها فقد برزت العديد من الفرضيات منها:

1. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.05 بين القضايا التي تطرحها جريدة الدستور والقضايا التي تطرحها جريدة الزمان.
2. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائيه عند مستوى 0.05 بين الاتجاهات السلبية والاتجاهات الإيجابية في الصحيفتين الدستور والزمان الالكترونيتين
3. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.05 التي اعتمدت عليها صحيفتنا الدستور والزمان في تغطيتهما لقضايا انتخابات مجالس المحافظات في العراق.
4. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.05 بين الشكل الصحفي لصحيفتي الدستور والزمان الالكترونيتين في تغطيتهما الصحفية لانتخابات مجالس المحافظات في العراق.

محددات الدراسة:

اقتصرت الدراسة على تحليل مضمون صحيفتي الدستور والزمان العراقيتين الإلكترونيتين اليوميتين اللتين تصدران من بغداد، حيث تم اختيارها بالطريقة العشوائية المنتظمة ممثلة لمجتمع الدراسة لتحليلها بحيث تلبي احتياجات البحث وتخدم أهدافه وتختبر فرضياته وتجيب عن أسئلته. وهذه الفترة من 2008/12/1 إلى 2009/2/28.

مصطلحات الإجرائية للدراسة:

1. **الاتجاه** سميسم (2005:ص58): هو حالة من الاستعداد أو التأهب العصبي والنفسي والذي تنتظم من خلاله خبرة الشخص، وتكون ذات أثر توجيهي على استجابة الفرد لجميع الموضوعات التي تطرح موضوع الانتخابات والمواقف التي تثير هذا الاتجاه، والتي قد تكون مواقف سلبية أو ايجابية .
2. **الاتجاهات: كما** يُعرف الدكتور **أحمد عبد اللطيف وحيد** ، (2001 ص: 40) الاتجاه بأنه: "أسلوب منظم منسق في التفكير والشعور ورد الفعل تجاه الناس والجماعات والقضايا الاجتماعية والسياسية كالانتخابات، أو أي حدث في البيئة"..
3. **الاتجاه الايجابي:** يعني مصطلح الاتجاه الإيجابي في هذه الدراسة كل الفئات التي تناولت صورة الانتخابات بطريقة إيجابية أو إيجابية جداً.
4. **الاتجاه السلبي:** يعني مصطلح الاتجاه السلبي في هذه الدراسة كل الفئات التي تناولت صورة الانتخابات بطريقة سلبية أو سلبية جداً.
5. **التعريف الإجرائي للاتجاه**(سميسم، 2005): هو مسار الرأي بين قطبين مزدوجين، رافض وموافق، معاكس ومناسب، مؤيد ومعارض. سواءً كان الرأي إيجابياً أو سلبياً، أي

أن الاتجاه هو الاستعداد للرد على منبه معين بردود فعل محددة، وبذلك يمكن أن نحكم على الأشياء بأنها حسنة أو سيئة.

6. **الموقف** (باردان، لورانس:5): هو استعداد ثابت ومنظم يستمد تنظيمه من التجربة، ويمارس تأثيراً موجهاً أو ديناميكياً على ردود فعل الفرد تجاه كل المواضيع، وكل المواقف التي تتعلق به، ويعبر عنه بمستوى كلامي أو سلوكي على شكل تصرفات..

7. **الاتصال:**عملية نفسية اجتماعية قائمة على تبادل الرموز الدلالية بين الطرفين في وضع اجتماعي بهدف تحقيق إثارة محددة (الموسى، 2003، ص20). كما يُعرف الدكتور عاطف عدلي العبد الاتصال بأنه: " نقل المعلومات والأفكار والاتجاهات من طرف إلى آخر من خلال عملية ديناميكية مستمرة ليس لها بداية أو نهاية "، (العبد، 1993 ص: 15).

8. **الإعلام:** عرف الدكتور **سمير حسين** (1993 : ص: 165) الإعلام بأنه: "كافة أوجه النشاط الاتصالية التي تستهدف تزويد الجمهور بكافة الحقائق والأخبار الصحيحة والمعلومات السليمة عن القضايا والموضوعات والمشكلات ومجريات الأمور بطريقة موضوعية ودون تحريف بما يؤدي إلى خلق أكبر درجة ممكنة من المعرفة والوعي والإدراك والإحاطة الشاملة لدى فئات جمهور المتلقين للمادة الإعلامية بكافة الحقائق والمعلومات والموضوعية الصحيحة، عن هذه القضايا والموضوعات، وبما يسهم في تنوير الرأي الصائب لدى الجمهور في الوقائع والموضوعات والمشكلات المثارة المطروحة "

9. **التغطية الإعلامية:** يقصد بالتغطية في هذه الدراسة، الطريقة التي تناولت بها الصحيفتان "الدستور"و "الزمان" عينة الدراسة، وتقتصر التغطية على الأخبار التي نشرتها الصحيفتان في فترة الدراسة، أثناء تناولها لانتخابات المجالس المحلية في العراق.

10. **الرأي العام:** حسب تعريف الدكتورة **حميدة مهدي سميسم** فهو(سميسم، 2005 ص: 189): "الرأي السائد الذي ينبع من الأفراد وغايته الجماعة (الجماهير)، بعد السؤال والاستفهام والنقاش، تعبيرا عن الإرادة والوعي، تجاه أمر ما، وفي وقت معين ويشترط موافقته للشريعة والسير في حدودها، من أجل تنظيم العلاقة بين الحاكم والمحكوم، وترتبط اتجاهاته بالولاء القومي الوطني والديني لأفراد الأمة".

11. **الصحافة العراقية:** يقصد بهذا المصطلح الصحافة العراقية الإلكترونية اليومية ويمثلها في هذا البحث صحيفتا الدستور والزمان وينحصر إطلاق المصطلح عليهما في ثنايا البحث.

12. **الصحافة الإلكترونية**(الفيصل، 2006، ص26): هي الصحف التي يتم إصدارها ونشرها على شبكة الإنترنت، كجرائد أو مجلات الكترونية وليست لها إصدارات عادية مطبوعة على الورق، تقدم الأخبار الآنية والصور الحية والصوت والفيديو، التي يمكن استرجاعها خلال ثوانٍ معدودة.

13. **النشر الإلكتروني**(حسني، 2003، ص91-93): استخدام الكمبيوتر في عملية إنشاء وتحرير وتصميم وطباعة وتوزيع المطبوعات، وكذلك استخدام شبكات الاتصال (الفاكس) في توزيع المنتج النهائي على القراء في بعض الأحيان والبلدان ففي عام 1993 كان هناك عشرون صحيفة وبعض المجلات تنشر بالفاكس،.

14. **الإعلام الالكتروني:** يعبر الإعلام الإلكتروني عن مرحلة من مراحل التطور التكنولوجي في وسائل الاتصال التي تعتمد على الوسائط الإلكترونية (الراديو والتلفزيون) في تزويد الجماهير بالأخبار والمعلومات، **وكذلك استخدام** الحاسب الآلي في البث.

15. **الانتخابات:** هي إحدى عمليات صنع القرار التي يتم فيها الاختيار من ضمن مجموعة من المرشحين لشغل منصب معين من مناصب الدولة وتتم عملية الاختيار من قبل الشعب. وتعد الانتخابات هي الطريقة التي تتبعها الدول الديمقراطية حديثا لشغل الوظائف في الدولة سواء كانت وظائف سياسية أو وظائف خدمية. وتتبع بعض القطاعات الخاصه نظام الانتخاب لشغل وظائفها خاصة عندما يتعلق الأمر بالمناصب القيادية في تلك القطاعات. ولكل بلد قانون انتخابي ينظم سير العمليات الانتخابية فيه وفقاً لما يوافق عليه القانون.

16. **مجلس المحافظة:** هو المجلس المسؤول عن مهمات المحافظة وتعيين المحافظ وجميع الوظائف الأخرى التي تخص المحافظة عدا الجيش والشرطة.

الفصل الثاني

الإطار النظري للدراسة

المبحث الأول: الإطار النظري والدراسات السابقة

تقديم:

تتناول الباحثة في هذا الفصل الإطار النظري للدراسة، إذ يتناول المبحث الأول منهج الدراسة من خلال تقديم تعريف للنظريات التي استخدمت في البحث وهي نظرية ترتيب الأجندة إذ ترى أن هناك علاقة ايجابية بين الطريقة التي تقوم بها وسائل الإعلام بتقديم القضايا والموضوعات اليومية وبين اهتمامات القراء الذين يتابعون هذه التغطية (مكاوي، 2006).

تعتمد نظريات التأثير على خصائص الجمهور والفئات الاجتماعية والعلاقة بينها، حيث تركز على استخدامات الجمهور لوسائل الإعلام، ومدى اعتماد الفرد على وسائل الإعلام، وتركز كذلك على العلاقة التفاعلية بين وسائل الإعلام والمجتمع، (إسماعيل، 2003، ص250).

إن نظريات التأثير أكثر شمولية حيث تضع في حسبانها بعض العلاقات الاجتماعية التي تؤثر في الناس وتميل إلى الجمع بين عناصر النموذج الإدراكي وجوانب من نماذج البناء الوظيفي. (ديلفر و روكينش، 1995، ص411).

كما هناك علاقة وثيقة بين الطريقة التي تعرض بها وسائل الإعلام الإخبارية الموضوعات في أثناء حملة انتخابية، وبين ترتيب أهمية هذه الموضوعات كما يراها هؤلاء الذين يتابعون الأخبار (إسماعيل، 2003، ص272)

تم اللجوء الى نظرية بحوث الأجندة بشكل عام، لكونها تقوم ببحث العلاقة الارتباطية بين الترتيب الناتج لمفردات المحتوى من خلال التحليل، والترتيب الذي يقدمه الجمهور من وجهة نظره من خلال الإجراءات المنهجية للمسح وبناء على نتائج هذه العلاقة التي تأكدت ايجابياتها في معظم الدراسات تقريبا انتهى الرأي إلى تأثير وسائل الإعلام على بناء أجندة الجمهور بالقضايا والموضوعات المطروحة. (عبد الحميد، 1993، ص177).

العلاقة بين أولويات الوسيلة الإعلامية وأولويات الجمهور، ليست منعزلة عن الواقع الاجتماعي، ولا عن المتغيرات الأخرى، وهذه المتغيرات تؤثر على الوضع النهائي للأجندة سواء للوسيلة أو للجمهور.

من التغيرات المهمة في هذا المجال، درجة تجانس المجتمع وعلاقته بتفضيل وسيلة معينة من وسائل الاتصال أو شكل من أشكاله، أيضاً الخبرة المشتركة بالقضايا المطروحة بين الوسيلة والجمهور، (إسماعيل، 2003، ص273)

وكذلك الحال في **نظرية الاستخدامات والإشباعات التي تعنى بالأصول الاجتماعية والسيكولوجية والاحتياجات التي يتولد عنه، وتوقعات من وسائل الإعلام أو أي مصادر أخرى تؤدي إلى أنماط مختلفة من التعرض لوسائل الإعلام فينتج عنها إشباعات للاحتياجات، ونتائج أخرى في الغالب غير مقصودة، إذ تسعى هذه النظرية إلى التعرف على كيفية استخدام الأفراد لوسائل الإعلام، وذلك بالنظر إلى الجمهور النشط الذي يستخدم**

الوسيلة التي تشبع حاجاته وأهدافه، وتوضيح دوافع استخدام وسيلة بعينها من وسائل الإعلام والتفاعل مع نتيجة هذا الاستخدام فالتركيز على فهم عملية الاتصال الجماهيري يأتي نتيجة لاستخدام وسائل الاتصال الجماهيري (إسماعيل، 2003، ص255)

الدراسات السابقة:-

لم تُجرَ أي دراسة أكاديمية تحليلية نقدية لأداء الصحافة العراقية الالكترونية في موضوع هذه الدراسة، سابقاً حسب علم الباحثة، تتعلق بتحليل مضمون تغطية الصحف اليومية الإلكترونية (الدستور والزمان) لانتخابات مجالس المحافظات في العراق، حتى إعداد هذه الدراسة. وستقوم الباحثة بعرض بعض الدراسات السابقة التي لها علاقة غير مباشرة بهذه الدراسة، وبخاصة الدراسات الصحفية التي تجرى على الصحافة الإلكترونية، ودورها في الانتخاب والحياة السياسية.

أولاً: **دراسة (Marril & Ogan) (1996) وقد كانت** بعنوان (**The internet as Mass media**) الإنترنت بوصفها وسيلة جماهيرية. خلصت الدراسة إلى أن شبكة الإنترنت وسيلة اتصال جماهيري متعددة، تجمع بين الاتصال الشخصي والاتصال الجماهيري، واستطاعت أن تقلل سوء الفهم بين المرسل والمستقبل، وحسنت من فاعلية الرسالة، وهو ما يعزز دور الصحافة الإلكترونية محل الدراسة.

ثانياً: دراسة Tanjev Schultz 1999، والتي جاءت بعنوان: (**Interactive Option in Online Journalism**) خيار التفاعل في صحافة الإنترنت، وقد أظهرت نتائجها أن 16% من الصحف الإلكترونية التي خضعت للدراسة اهتمت بتوفير خصائص التفاعلية مع النص من خلال الوسائط المتعددة، و92% من الصحف لم تهتم من خلال موقعها بتوفير

غرف للدردشة، كما أظهرت الدراسة أن العديد من الصحف الإلكترونية تستخدم صورة مطابقة للصحف المطبوعة أو كوسيلة لإعادة نشر المحتوى الصحفي للنسخة المطبوعة.

ثالثاً: دراسة فايز الشهري (2000)، بعنوان ((**Electronic Newspapers on the Internet** الصحف الإلكترونية على الإنترنت، أظهرت نتائجها أن الصحف الإلكترونية العربية المنشورة على شبكة الإنترنت تعاني من قلة الاستفادة من تقنية الوسائط المتعددة وضعف الخدمات التفاعلية، بالإضافة إلى طغيان المضمون المحلي (في وسيلة عالمية)، وطول الموضوعات المنشورة في حين أن النشر في الإنترنت يقتضي الاختصار، وبالإضافة إلى طغيان أسلوب التحرير التقليدي المتبع في الصحيفة المطبوعة، وعدم تكيف أخبارها مع النمط التقني الجديد، وأوصى الباحث بضرورة النظر إلى الصحف الإلكترونية كنمط اتصالي مستقل وتفعيل استفادته من الخدمات التفاعلية المطورة أسوة بالصحف الإلكترونية الغربية.

رابعاً: دراسة فايز الشهري وBarrie Gunter (2002)؛ بعنوان (**The market for electronic newspapers in the Arab world)**، سوق الصحف الإلكترونية في العالم العربي، وهي عبارة عن مسح إلكتروني شمل 800 قارئا للجرائد الإلكترونية العربية مقيمين في أجزاء مختلفة من العالم، حيث خلصت الدراسة إلى أن غالبية القراء هم من الذكور ومستخدمون منتظمون للإنترنت، وأجاب أكثر من نصف المستجيبين للمسح أنهم يقرأون الصحف الإلكترونية العربية بصفة يومية، ونالت الأخبار في الإنترنت تقديرا عاليا لأنها متاحة في أي وقت، ودون رسوم، في حين أن الجرائد المطبوعة غير متاحة لهم في الأماكن التي يتواجدون فيها، وكانت المشكلات الرئيسية في صعوبة تحميل المحتوى أو تصفحه، ورغم ذلك كانت الغالبية العظمى (72%) راضية عن الصحف الإلكترونية.

خامساً: دراسة مها صلاح (عام 2004)، بعنوان (**استخدامات الجمهور المصري للصحف الإلكترونية في شبكة الإنترنت**)، أظهرت نتائجها أن جزءا كبيرا من التحديات التي تواجه الصحيفة الإلكترونية العربية، يكمن في واقع الممارسة والأعراف السائدة في العمل الصحفي، حيث تتبنى الصحافة العربية الإلكترونية سياسة التوسع الأفقي في حضورها على شبكة المعلومات العالمية، بطريقة تكشف عدم فهم الإعلام العربي لطبيعة الصحافة الإلكترونية وفن الإعلام الفوري، كما أنها تفتقد للحس الإعلامي والرؤية الصحافية، بحيث يقدم المحتوى بشكل يشبه إلى حد بعيد الشكل المطبوع، فالمحتوى لا يزال يقدم بالطريقة التقليدية، بالإضافة إلى غياب التفاعلية بين المضمون والمتلقي، وانخفاض مستوى ثقه القراء في مصادر المواد الإخبارية.

سادساً: دراسة حلمي محمود محسب (2004)، بعنوان (**إخراج الصحف الإلكترونية على شبكة الإنترنت**) والتي خلصت إلى أن الصحافة الإلكترونية لازالت ورقية في طريقة عرضها للمعلومات، كما كشفت الدراسة عن تدني استخدام الصحف لخدمات البريد الإلكتروني بعكس الصحف الأمريكية، بالإضافة إلى عدم استفادة الصحف من العناصر الحديثة التي إقدمها الإنترنت المتمثلة في الوسائط المتعددة (الصوت الفيديو والرسوم المتحركة والنص الفائق والألوان).

سابعاً: دراسة خالد فيصل الفرم (عام 2006)، بعنوان (**الصحافة الإلكترونية وتطبيقاتها: دراسة مقارنة على عينة من الصحف العربية والأمريكية**)، استعرض فيها مفهوم الصحافة الإلكترونية وتطور مراحلها بالإضافة إلى أنواع الصحف الإلكترونية على الإنترنت، فيما أظهرت نتائج الدراسة أن الصحافة الإلكترونية العربية تواجه إشكاليات حادة من حيث عدم

الاهتمام بحقل الإعلام الإلكتروني، خاصة الصحافة الإلكترونية، بالإضافة إلى تواضع أداء المؤسسات الإعلامية، وندرة المتخصصين في هذا الميدان، وعدم استثمار القدرات التفاعلية الفورية الإلكترونية، والتغطيات الصحفية المؤلفة من الوسائط المتعددة السمع بصرية، ويرى الباحث أن الصحافة الإلكترونية لا زالت ورقية في طريقة عرضها ومعالجتها للمعلومات، بالإضافة إلى عدم تحديث مضامينها بصورة دورية، بالإضافة إلى تدني مستوى جودة التحرير الإلكتروني.

الدراسات السابقة في الانتخابات:

دراسة مركز بيروت لأبحاث والمعلومات 2005 التي أجراها قسم دراسات الانتخابات القانونية بعنوان (قوانين الانتخابات في الدول العربية)، خلصت الدراسة إلى بيان جميع قوانين الانتخابات في جميع الدول ومن ضمنها العراق حيث تضمن قانون الانتخابات قبل الاحتلال وبعد الاحتلال الذي صدر عن سلطة الائتلاف المؤقتة بتاريخ 15\6\2004، والذي نص على قيام الشعب العراقي باختيار حكومته عن طريق انتخابات صادقة وموثوق بها وبترشيح أي كيان سياسي يقدم إلى المفوضية العليا المستقلة للانتخابات وبترتيب أسماء المرشحين على قوائم وأن توزع المقاعد في المجلس على المرشحين وليس على كيانات سياسية.

دراسة عبد الفتاح ماضي 2009 (الانتخابات الديمقراطية وواقع الانتخابات في الأقطار العربية)، جاء ملخص هذه الدراسة ليبين بأن الوطن العربي قد شهد العديد من الانتخابات في العقود الأخيرة على المستوى البرلماني والمحلي ولم تفض تلك الانتخابات إلى تداول سلمي للسلطة أو إلى انتقال ديمقراطي حقيقي.

وقد استفادت الباحثه من الدراسات السابقة في معرفة ما يمكن دراساته وتحليله خلال البحث ومالم يتم التطرق إليه في هذه الدراسات وكذلك زادت في معرفة وإدراك الباحثه في موضوعي الصحافة الإلكترونية وتطورها ومدى الاستفادة من هذا التطوروكذلك في موضوع الانتخابات وبالتحديد ما يخص الشأن العراقي.

المبحث الثاني

مفهوم الصحافة الالكترونية ونشأتها

تقديم:

ساهمت ثورة الاتصالات والتكنولوجيا في النصف الثاني من القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين في ازدهار صناعة الخبر الصحفي، إذ سهلت هذه الثورة عملية جمع الأخبار من مناطق بعيدة ونقلها بشكل سريع جداً إلى مقار الصحف. وذلك باختراع الهاتف والتلغراف ومن بعدهما الإذاعة أو الراديو الذي ساعد في نقل الأخبار عبر المحيطات ومن بعدها التلفزيون والأقمار الصناعية والمحطات الفضائية ثم شبكة الإنترنت.

كان ظهور وسائل الإعلام الإلكترونية (الراديو والتلفزيون) سبباً في حصول منافسة شديدة وبالتالي كان على الصحافة أن تبني طرقاً جديدة في جمع الأخبار ونشرها لكي تحافظ على مكانتها وأهميتها كوسيلة إعلام جماهيرية مقبولة. وكان ظهور الكمبيوتر (الحاسب الآلي) والتطور الذي شهده أيضاً عاملاً مساعداً جداً للصحافة المطبوعة للاقتراب من الطبيعة التزامنية والصوتية والمصورة التي تميز أخبار الإذاعة والتلفزيون. ولا تقلل كل الوسائل الالكترونية من أهمية الخبر المطبوع، على سبيل المثال شبكة الجزيرة الفضائية بكل قنواتها لا تزال تتعامل بالخبر المطبوع حيث يقوم القارئ باستدعاء البرامج أو الأخبار التي يريد وطباعة كل الأجزاء التي يرى أنه بحاجة إليها والاحتفاظ بها أحياناً الكترونياً أو نسخاً مطبوعة.

لا يعني الإعلام الإلكتروني مجرد استبدال الوسائل القديمة (الصحيفة المطبوعة)، بوسائل حديثة (الحاسب الآلي)، لأن الأمر تجاوز ذلك بكثير وأصبح التأثير ينال كل مكونات العملية الاتصالية، بل اشتمل المعنى على كل مكونات عملية الاتصال. ويتميز الإعلام الإلكتروني ببعض الخصائص كالتنوع الشديد في الوسائل والواقع الإعلامي، والمرونة في استعراض وانتقاء المعلومات والوصول إليها وتحليلها.

شهد الميدان الصحفي عدة محاولات لتوصيل الصحيفة إلى قرائها عبر الوسائل الإلكترونية، لتوفير الوقت الذي تستغرقه عملية توصيل الصحف إلى القراء، وقد بدأت محاولات إرسال الصحف بالفاكس منذ منتصف القرن الماضي، لكن تكلفتها كانت عالية جداً حيث وصلت إلى خمسين دولاراً للفاكس الواحد. ثم انتقلت المحاولات إلى خدمة الفيديو تكس Videotex في عقد الثمانينات، عبر خطوط الهاتف ليتم استقبالها على شاشات التلفزيون، أيضا مقابل اشتراك شهري أكثر من ثمن الجريدة، كما أن مدى وضوح الصورة انخفض قليلاً. لكن شركة كمبيوسيرف (CompuServe)، حاولت تقديم طبعة إلكترونية من الصحف القومية في أمريكا، أيضاً في الثمانينات، بالرغم من أن تكلفتها كانت عالية نسبيا ولم تجد رواجاً بين القراء (المستهلكين)، (رضا، 2007، ص 113).

بدأت الصحف الإلكترونية في عقد التسعينات في الانتشار على الشبكة الدولية للمعلومات (WWW)، وقد ساعدها في ذلك الانخفاض المستمر في أعداد قراء الصحف المطبوعة، وزيادة تكلفة التوزيع والإنتاج في الصحف الورقية، ومحاولة الصحف الورقية أن تدخل على الطريق السريع للمعلومات (الانترنت) من قبيل المنافسة. ولعل من أبرز معالم

التطور الذي شهدته الصحافة ظهور ما يسمى بالصحيفة الالكترونية (الصحيفة اللاورقية)، وهي نتاج تطور هائل شهدته تكنولوجيا الحاسب الآلي.

فقد سهلت هذه التكنولوجيا العملية الصحفية وزادت من سرعتها، إذ يستطيع الصحفي أن يكتب موضوعه في أي مكان في العالم ويرسله بثوانٍ قليلة إلى مقر الصحيفة، أو متابعة موضوعاته الصحفية وتطويرها، وكذلك الحال في مرحلة إنتاج الصحف، ومرحلة التوثيق، ومرحلة المعالجة وأخيراً مرحلة النشر والتبادل. ويتم نشر الصحيفة إلكترونياً على صفحات الإنترنت ويقوم القارئ باستدعائها وتصفحها والبحث بداخلها كما يمكنه حفظ المادة التي يريدها وطبع ما يرغب طباعته منها على الورق.

نشأة الصحافة العراقية:

عرف العراق الصحافة لأول مرة عام 1869 عندما صدرت جريدة (الزوراء) باللغة العربية، لكي يعبر من خلالها عن السياسات التي يراد بها الانتشار لدى الرأي العام، وينشر فيها المراسيم والقرارات الرسمية، حيث مرت الصحافة العراقية بمراحل أدت إلى تطورها وانتشارها من حيث الشكل والمضمون، منها الكفاح من أجل الاستقلال وطلب المثقفين الذين شاركوا في الثورة العربية بالسماح لهم بإصدار صحف يومية وأسبوعية في بغداد وباقي المحافظات وكذلك استقطاب صحف ثورة العشرين الأقلام الحرة والشابة، وصدور العشرات من الصحف السياسية واليومية والثقافية الخاصة، وأدى هذا الازدهار في الصحافة وصدور الصحف وبخاصة بعد الحرب العالمية الثانية إلى تعميق الوعي الديمقراطي في صفوف الشعب العراقي، (بطي، 2006، ص13).

يعد صدور صحيفة الزوراء بداية لنشوء الصحافة العراقية حيث صدرت بثماني صفحات وواصلت صدورها سبعة وأربعين عاما وبلغ عدد ما صدر منها 1606 عددا وفي عام 1909 صدرت جريدة العراق وجريدة الرقيب التي استمرت في الصدور أكثر من سنتين ثم أغلقت بعد أن لقي صاحبها الكثير من العنت والاضطهاد. ظهرت في عام 1909 العديد من الجرائد منها من استمر لعدة سنوات ومنها ما أغلق مثل جريدة الرشاد، وجريدة بين النهرين، اللتان صدرتا باللغتين العربية والتركية وجريدة الأيقاظ، وجريدة التهذيب، وإظهار الحق اللتان صدرتا في البصرة.

استمر صدور الصحف حتى في العام 1910 حيث صدرت جريدة الرياض، وجريدة الرصافة التي عطلتها الحكومة فصدرت عوضا عنها جريدة الصاعقة وجريدة الروضة التي عطلتها الحكومة أيضاً فصدرت عنها جريدة الصباح ثم جريدة المصباح الأغر، (حسون، 1973، ص19).

عاشت الصحافة العراقية الحرية النسبية لثلاث فترات؛ الأولى كانت بعد الحرب العالمية الثانية واندحار النازية والفاشية حيث إصدار صحف للأحزاب السياسية الوطنية مثل الأهالي والاستقلال والأحرار والسياسة والرأي العام للجواهري، والمرحلة الثانية بين عامي 1953-1954 أعقاب انتفاضة تشرين 1952 وصدور كل من صحيفة الدفاع واليقظة وأخبار المساء اليسارية الجريدة لفائق السامرائي، والحياة لصادق البصام والمرحلة الثالثة في السنوات الأولى من ثورة 14 تموز عام 1958 وصدور صحف مهمة منها البلاد واتحاد الشعب للحزب الشيوعي العراقي والمواطن المعبرة عن الحزب الوطني الديمقراطي و14 تموز اليسارية والأهالي للجادرجي ومع انطلاقة الصحافة العراقية بعد انتصار ثورة 14

تموز عام 1958 تمتع الأكراد بحرية مماثلة في إصدار صحفهم الخاصة في بغداد ومدن كردستان العراق حيث صدرت جريدة أسبوعية سياسية باسم روز كاري باللغتين العربية والكردية، وهي من الصحف اليسارية وجريدة أزادي للحزب الشيوعي العراقي صدرت في أربيل باللغة الكردية، وتميزت الصحافة العراقية عن باقي الصحف العربية خلال مسيرتها الطويلة بجرأتها وصدقيتها في كونها صحافة رأي وفكر أكثر من كونها صحافة عامة حيث تميزت بالإصدارات العديدة والحصول على حق الامتياز في كل العهود السياسية التي مرت بها البلاد قبل وبعد ثورة 14 تموز عام 1958 حيث صدر في أنحاء العراق بالاعتماد على مصادر تاريخها المطبوعة أكثر من ألفي جريدة ومجلة.

بعد انقلاب 17 تموز عام 1968 ألغيت امتيازات الصحف القديمة والجديدة واحتكرت سلطة الانقلاب فكانت هناك صحافه رسميه هي(الثوره، الجمهورية، القادسية،بابل)(بطي، 2006، ص15-16).

الإنترنت النشأة والتطور:

تعود الفكرة الأولى للإنترنت إلى العام 1945 عندما طرح Vannevar Bush آلة أطلق عليها اسم Memex Machine لتنظيم المعارف الإنسانية والربط بينها وتمكين الباحثين من استعادة المعلومات بطريقة إلكترونية والوصول إلى المعلومات المرتبطة بها إلكترونياً. وفي عام 1947 طورت شركة AT&T الأمريكية المتخصصة في الاتصالات جهاز ترانزستور الذي بدوره قاد إلى الثورة الرقمية. وقد كان R. C. J. Lcklider أول من فكر في فكرة الربط الشبكي، إذ قدم مفهوم الربط الشبكي الذي يتيح لكل فرد على الكرة الأرضية الوصول إلى البرامج والبيانات والمعلومات على أي موقع على الشبكة. وقد حدد 4 مواقع

إلتقاء للشبكة التي أطلق عليها أربانت (ARPANET)، وجرى أول اتصال مباشر بينها في 25 أكتوبر 1969، (رضا، 2007 ص 119).

تتابع بعد ذلك تطوير الأفكار المتعلقة بتكنولوجيا ربط الشبكات ثم تتابع بعد ذلك تطوير الأفكار المتعلقة بالتكنولوجيا والإنترنت. فقد شهدت العقود الثلاثة التالية لهذا التاريخ تطورات مهمة، تورد الباحثة أبرز تلك التطورات وأهمها ويمكن للمهتمين، أو الباحثين أن يعودوا لهذا التفصيلات من مراجعها.

شهد عقد السبعينات مجموعة التطورات عرفتها شبكة الإنترنت من أبرزها اختراع البريد الإلكتروني عام 1971، الذي يعد أهم وسيلة اتصال شخصي حتى يومنا الحاضر. ثم قامت شركة ARPANET عام 1973 بأول ربط عالمي أو دولي وذلك بربط جامعة (University College of London) لندن في بريطانيا مع مؤسسة (Royal Radar Establishment) النرويجية. وفي عام 1979 ظهرت شبكة ((UseNet وما زالت قائمة حتى الوقت الحاضر. وقد كان لها الفضل في إدخال خدمة مجموعات الحوار ومجموعات الأخبار، وأصبحت قواعد البيانات أكثر ثراء (نصر، 2003، ص20–29).

أما عقد الثمانينيات فقد شهد هو الآخر نقلة كبرى في تاريخ الاتصال عبر الإنترنت، وذلك بانتقال إدارة شبكة ARPANET التابعة لوزارة الدفاع الأمريكية عام 1983 إلى المؤسسة القومية للعلوم (NSF) وهي مؤسسة معنية بنشر العلوم، ولذلك سهلت للباحثين إمكانية الوصول إلى المعلومات الموجودة في أربعة أجهزة كمبيوتر موجودة في الولايات المتحدة وتحولت الشبكة إلى شبكة مدنية، ولدت فيما بعد المجال التجاري في عام 1987، وكذلك طورت خدمة التخاطب عبر الإنترنت (Internet Chat) عام 1988.

وفي عقد التسعينيات من القرن الماضي كان التوسع الأكبر في مجال الصحافة الإلكترونية وشبكة الانترنت، وأصبح التطور يومياً وأحياناً من غير الممكن متابعة التطور في مجال الإلكترونيات والشبكات والإنترنت. فقد توسعت شبكة الانترنت في عام 1990 وانقسمت أربانت إلى قسمين أحدهما عسكري يتبع وزارة الدفاع الأمريكية (Milnet)، والثاني (Internet) تجاري مكّن عامة الناس من التمتع بخدمات الانترنت عن طريق بسيط جداً وهو الاتصال التلفوني المباشر. وفي عام 1991 اخترع تيم بيرنرز لي (Tim Berners lee) برامج واجهات الاستخدام (World Wide Web)، الشبكة العنكبوتية الدولية (WWW)، التي تعد أهم اكتشاف في مجال الشبكات حتى يومنا الحاضر. وكذلك دخلت صحيفة (هيلز نبورج داجبلاد) وهي صحيفة سويدية إلى الإنترنت وأسست لها موقعا على الشبكة عام 1991. وقد تحولت الانترنت إلى شركة تجارية شبه كاملة عام 1994. ثم اكتشاف (Internet Explorer) من ميكروسوفت و (Netscape Navigator) من نيتسكيب عام1995.

يعد (Tim Berners lee) مخترع الشبكة العنكبوتية الدولية (WWW) عام 1991 من أعظم العقول البشرية في القرن العشرين، حيث أثّر اختراعه على طريقة الحياة في شتى أنحاء العالم. وتُعَد هذه الشبكة وسيلة الاتصال التي تقود مسيرة التطور البشري والإبداع الإنساني، وينسب إلى (Tim Berners lee) أنه حول أنظمة الاتصال الشبكي باستخدام الكمبيوتر من وسيلة اتصال مقصورة على النخبة إلى وسيلة اتصال جماهيرية. (علم الدين، 2005، ص 223).

والإنترنت هو شبكة كونية تربط ملايين من أجهزة الكمبيوتر المنتشرة عبر العالم من شبكات حكومية وشبكات جامعات ومراكز بحوث، وشبكات تجارية، وخدمات فورية ونشرات

إلكترونية، يستخدمها معظم سكان الأرض المتعلمين في الوقت الحالي، وترتبط بهذه الشبكة كل دول العالم تقريباً. وتتميز شبكة الإنترنت بأنها ليست مركزية أي أن السيطرة عليها والتحكم بها غير ممكن بحكم تصميمها.

حتى وصلنا استخدامات الانترنت عام 2009 وبمناسبة مرور 40 عاماً على اكتشاف أربانت إذ تم إضافة بعض اللغات ومنها اللغة العربية واللغة الصينية إلى لغات الانترنت، مما يتيح فرصة أكبر في العالم للذين لا يجيدون لغة الانترنت الأولى، أي لغة الشبكة العنكبوتية وهي الإنجليزية التعامل مع الانترنت بشكل سلس، أو على الأقل دون عوائق لغوية.

نشأة وتطور الصحافة الالكترونية:

لعل من أبرز معالم التطور الذي شهدته الصحافة ظهور الصحافة الالكترونية (الصحيفة اللاورقية)، وهي نتاج تطور هائل شهدته تكنولوجيا الحاسب الآلي. فقد سهلت هذه التكنولوجيا العملية الصحفية وزادت من سرعتها، إذ يستطيع الصحفي أن يكتب موضوعه في أي مكان في العالم ويرسله بثوانٍ قليلة إلى مقر الصحيفة، أو متابعة موضوعاته الصحفية وتطويرها، وكذلك الحال في مرحلة إنتاج الصحف، ومرحلة التوثيق، ومرحلة المعالجة وأخيراً مرحلة النشر والتبادل (نصر، 2003، ص101).

يعد التحول الإلكتروني في الإصدار الصحفي ثورة بالمعنى المتكامل، فإذا كان مصطلح ثورة يعني التحول من حالة إلى أخرى، فإن الصحيفة تشهد هذه الوضعية بالضبط في الوقت الحاضر، إذ بدأت الصحيفة تتحول من منتج مطبوع إلى منتج يتم استقباله على شاشة. وإذا كان الشائع تقسيم وسائل الإعلام إلى وسائل إلكترونية (إذاعة وتلفزيون)، ووسائل

مطبوعة (جرائد ومجلات)، فإن الصورة الحاضرة الآن في مجال تكنولوجيا الاتصال تضع كافة الوسائل الاتصالية في إطار تكنولوجي واحد حيث تصبح جميعاً وسائل إلكترونية.

الصحف الإلكترونية هي التي يتم إصدارها ونشرها على شبكة الإنترنت بشكل دوري ، تتم قراءتها من خلال جهاز كومبيوتر، وليس لها إصدارات عادية مطبوعة على الورق. وتتضمن مزيجاً من الرسائل الإخبارية والقصص والمقالات والتعليقات والصور والخدمات المرجعية حيث يشير تعبيرonline journalism تحديداً في معظم الكتابات الأجنبية إلى تلك الصحف والمجلات الالكترونية المستقلة أي التي ليست لها علاقة بشكل أو بآخر بصحف ورقية مطبوعة (رضا، 2007، ص 95).

تتميز الصحافة الإلكترونية عن أنواع الصحافة ووسائل الإعلام الأخرى بأنها استطاعت أن تجمع المزايا والخصائص التي تتوافر في كل الوسائل الأخرى مجتمعة من حيث إمكانية القراءة والكتابة والبحث في الأرشيف والوثائق السابقة والسماع ومشاهدة البرامج أو الأخبار حية أي بشكل مباشر، وبخاصة من خلال برامج المسنجر الذي يمكن مستخدميه من الكتابة والتحدث ورؤية بعضهم بعضا في الوقت نفسه ومن مسافات بعيدة جداً قد لا تكون أبداً متوافرة لوسائل الإعلام العادية من محطات تلفزيونية وإذاعية، أي أن الصحف الإلكترونية تحمل سمات الخدمات الإذاعية والتلفزيونية بسبب قدرتها على تقديم الأخبار في أي وقت.

أثر التطور التكنولوجي على جميع مراحل العمل الصحفي منذ عقد التسعينات، إذ أصبح الصحفي يعتمد على التكنولوجيا في عمليات جمع المعلومات من الميدان، واستكمالها وتوصيلها إلى مقر الصحيفة، وفي صفها وإخراجها وفي تجهيز الصفحات بحيث تحول

المحرر الصحفي إلى معالج للمعلومات عبر الوسائل الإلكترونية، كما أصبحت الصحف تنتج الآن لتتم قراءتها على شاشات الحاسبات الإلكترونية المرتبطة بشبكات المعلومات أو قواعد البيانات، (علم الدين، 2005 ص 214).

تشير المصادر إلى أن أول صحيفة إلكترونية ظهرت على شبكة الانترنت صحيفة بالكامل هي صحيفة (هيلز نبورج داجبلاد) عام 1991 وهي صحيفة سويدية. وليست صحيفة تريبيون (international Herald Tribune) الأمريكية التي تصدر من ولاية نيومكسيكو التي صدرت عام 1992. وقد كان من بين الصحف الكبرى التي ظهرت على شبكة الإنترنت صحيفة (USA Today)، كأولى الصحف الكبرى التي تسمح للمستخدم أن ينتقل من موقع لآخر، وكذلك الانتقال إلى الأقسام المتعددة. وفي عام 1993 كان هناك ما يقرب من 20 صحيفة ومجلة، لها مواقع على الإنترنت، منها مجلة أخبار الأسبوع (NewsWeek) التي نشرت فضيحة كلينتون ومونيكا على الإنترنت أسبوعاً قبل موعد النشر الأصلي، ثم تتالت الصحف والمجلات بعد ذلك بتقديم أخبارها الإلكترونية (رضا، 2007، ص 115).

مفهوم الصحافة الإلكترونية:

باستعراض محاولات تحديد مفهوم الصحافة الإلكترونية يمكن ملاحظة الآتي(علم الدين، 2005، ص 197):

1. الاتفاق على أنها لا تأخذ الشكل الورقي المطبوع، حتى لو كانت الصحيفة في الأصل ورقية.

2. إن مستخدم الصحافة الإلكترونية يقوم باستدعائها من شبكة المعلومات.

3. أنها لا بد أن تأخذ طابعاً دورياً، (تغيير المحتوى في أوقات محددة)، حتى تنطبق عليها صفة الصحافة.

4. أن المادة المكونة للصحافة الإلكترونية ليست نصوصاً فقط، بل يمكن أن تضم بجانب النصوص الصوت والصورة المتحركة (لقطات فيديو)، تبعا لتطور الصحيفة التقني.

أنواع الصحف الإلكترونية وفقاً للغة الانترنت:

تنقسم الصحف الإلكترونية حسب النشر على شبكة الإنترنت، أو وفقاً للغة الإنترنت فإنها تنقسم إلى أربعة أنواع، (رضا، 2007، ص99-101)هي:

أولاً: الصحف التي تستخدم نمط الصورة (Graphic Interchange Format-GIF)، أو تقنية الجرافيك التبادلي تقدم هذه الصحف أهم أخبار الصفحة الأولى والأخبار العالمية والمحلية المهمة على شكل صورة، الذي يتيح نقل صورة شكلية من بعض مواد الصحيفة الورقية إلى

مواقعها على الإنترنت، ولا تقدم الصحف بهذه الطريقة مادة الصحيفة الورقية كلها، ولكنها ليست الطريقة الأمثل للتعامل مع الصحف على شبكة الإنترنت ولا تمكن من الاطلاع على كامل الصحيفة.

ثانياً: الصحف التي تستخدم لغة النص الفائق (HTML – Hyper Text Markup language)، وهو النمط الذي يتيح وضع نصوص الصحيفة الإلكترونية بشكل مستقل عن نصوص الصحيفة الورقية، ويستفيد من إمكانيات الإنترنت المتعددة وأهمها الجمع بين النص والصورة والصوت ولقطات الفيديو وإمكانية توافر خدمات البحث والأرشيف ونسخ الصور. يتيح هذا النمط للصحف التي تستخدمه الاستفادة من خدمة الاتصال بالمحررين والبريد الإلكتروني إضافة إلى خدمات البحث والتصويت والأرشيف.

ثالثاً: الصحف التي تستخدم نمط النص المحمول (PDF– Portable Datagram Format)، يتيح نمط النص المحمول إمكانية نقل الإخراج والصور والرسوم والأشكال وحتى المساحات البيضاء من الصحف الورقية إلى موقعها على الشبكة بشكل مطابق تماماً للنسخة الورقية مما يعطي للمستخدم شعوراً بأنه يستخدم النسخة الأصلية وأنه يقرأ على الشبكة الصحيفة نفسها.

رابعاً: الصحف التي تجمع بين النص الفائق والنص المحمول: طريقة الجمع بين النص الفائق والنص المحمول تستخدمها كبرى الصحف الإلكترونية للاستفادة من مزايا النمطين معاً.

ميزات الصحافة الإلكترونية:

تتميز الصحيفة الإلكترونية بالعديد من المزايا عن الصحف الورقية، ويتوقف مدى نجاح مثل هذه الصحف على مقدار ما تنفذه من سمات الصحافة الإلكترونية، وما تستخدمه من إمكانيات متوافرة على شبكة الإنترنت، كما أنه يتطلب الوعي التام بطبيعة هذه الوسيلة الإلكترونية، ومعرفة جماهيرها، الذين يختلفون من النواحي الجغرافية والديموغرافية.

اتفق العديد من الباحثين على أن الصحافة الإلكترونية تحمل سمات الصحف المطبوعة، وتقوم بالدور الذي تقوم به الصحافة الورقية، كما أنها تحمل سمات الصحافة المسموعة والمرئية (الإذاعة والتلفزيون)، وهي تتفوق على الصحافة العادية كونها تسمح لجمهورها باختيار الوقت المناسب لهم ولذلك فإن الصحافة الإلكترونية تتميز عن غيرها(رضا، 2007، ص105-108)(نصر2003 ص 101-104) بما يلي:

1. **تعدد الوسائط المستخدمة في تقديم الأخبار:** إذ لا يقتصر الأمر على الكلمة المطبوعة والصور الفوتوغرافية كما هو الحال في الصحافة المطبوعة أو حتى الحركة والصوت، كما في الإذاعة والتلفزيون فقد أصبح الخبر الإلكتروني يجمع كل هذا.

2. **تعدد المصادر وتنوعها:** إذ لم يعد القارئ أو المستخدم مكرهاً على التعامل فقط مع الأخبار التي يجمعها مندوبو وسيلة واحدة فقط. ولكن بإمكانه التنقل بين المواقع للتعرض إلى مختلف الروايات في الحدث الواحد.

3. **إمكانية إنتاجها بناء على طلب القارئ أو المستخدم:** وبالتالي إمكانية تعديلها حسب رغبات القراء، ولا يتوافر هذا في الصحف الورقية.

4. **إمكانية وصول أخبار معينة فور وضعها في الموقع إلى صندوق البريد** الخاص بالمستخدم من خلال الاشتراك.

5. **اللاتزامنية:** أي أن المتصفح لها يمكنه أن يفعل ذلك في وقته الخاص غير الوقت الذي أرسل به الصحفي مواده الإخبارية.

6. **أنها موجود ضمن إطار موقع معين (Website)**. ويمكن لكل من يملك البنية التحتية أن يتصفحها وله حرية قراءة أي جزء وتكبيره وتصغيره والتخاطب الإلكتروني مع كاتبه.

7. **العمق المعرفي:** تتسم الخدمات التي تقدمها الصحف الإلكترونية بالعمق والشمول، نتيجة لاتساع المساحة المتاحة لها أكثر من الصحف الورقية. إذ لا يوجد مشكلة حقيقية في المساحة حتى نختصر المقالات. بمعنى أن كل ما يصل إلى الجريدة ويكون صالحاً للنشر يمكن نشره، بعكس الصحافة المطبوعة. ويمكن لكاتب تحليل أو مقال مكونة من عدة الآف من الكلمات لأن يُحمِله على موقع الصحيفة دون إشكالات.

8. **النقل الفوري للأخبار ومتابعة التطورات** التي تطرأ عليها مع قابلية تعديل النصوص في أي وقت، مما جعلها تنافس الوسائل الإعلامية الأخرى كالإذاعة والتلفزيون بل إن الصحف الالكترونية باتت" تنافس هاتين الوسيلتين في عنصر الفورية الذي احتكرته، وبدأت تسبق حتى القنوات الفضائية التي تبث الأخبار في مواعيد ثابتة، فيما يجري نشر بعض الأخبار في الصحف الإلكترونية بعد أقل من 30 ثانية من وقوع الحدث.

9. **إمكانية متابعتها في أي مكان وزمان، وكذلك إمكانية توزيعها على مدار الساعة (Real Time): بمعنى قدرة الصحف الالكترونية على اختراق الحدود والقارات والدول دون**

رقابة أو موانع أو رسوم، بل وبشكل فوري، ورخيص التكاليف، وذلك عبر الإنترنيت، وبذلك فإن صحفاً ورقية مغمورة بات بمقدورها أن تنافس من خلال نسختها الإلكترونية صحفاً دولية كبيرة أذا تمكنت من تقديم أشكال تقنية متقدمة ومهارات إرسال، ونوعية جيدة من المضامين وخدمات متميزة. ولأن الإرسال عبر الإنترنيت يعني بالضرورة منح الصحف الإلكترونية صبغة عالمية بغض النظر عن إمكانياتها ،ولأن المضامين هنا يجب أن تكون متوافقة مع هذه الصبغة العالمية، فإن بعضهم بات يتساءل بجدية عما إذا كان يصح إطلاق صفة (الصحيفة المحلية) على الصحف التقليدية التي تصدر لها طبعات إلكترونية.

10. **التحديث المستمر للصحيفة وللأخبار على مدار الساعة**، أي إمكانية البث والتوزيع على مدار 24 ساعة يومياً. وتقديم خدمات إخبارية آنية، أي إحاطة متصفحيها بالتطورات الحالية في مختلف المجالات.

11. **قلة التكاليف المالية للبث الإلكتروني** للصحف عبر شبكة الإنترنيت مقارنة مما هو مطلوب لإصدار صحيفة ورقية، فهي لا تحتاج إلى توفير المباني والمطابع والورق وكذلك لتصفح الصحف الإلكترونية قد لا يحتاج إلى أي تكلفة مادية، ولا يحتاج إلى دفع رسوم إضافية في كثير من الأحيان. ومستلزمات الطباعة، ناهيك عن متطلبات التوزيع والتسويق، والعدد الكبير من الموظفين والمحررين والعمال.

12. **توفر تقنية الصحافة الإلكترونية إمكانية الحصول على إحصاءات دقيقة عن زوار مواقع الصحيفة الالكترونية**، وتوفر للصحيفة مؤشرات عن أعداد قرائها وبعض المعلومات عنهم كما تمكنها من التواصل معهم بشكل مستمر.

13. **التفاعلية: منحت تقنيات الصحافة الإلكترونية عملية التغذية الراجعة (Feed Back)** إمكانيات حقيقية؛ حيث تستخدم الصحف الإلكترونية هذا الأسلوب التفاعلي من خلال تكنيك النص الفائق الذي يتضمن روابط لنقاط داخل الموضوع أو الخبر المنشور. وتكون لدى القارئ إمكانية أن يتفاعل مع المنتج ويرسل له بريداً إلكترونياً بمقترحات أو تعليقات، دون الحاجة إلى وسيط كما في الصحف الورقية.

14. **توفر الصحافة الإلكترونية فرصة حفظ أرشيف الكتروني سهل الاسترجاع** غزير المادة، حيث يستطيع الزائر أو المستخدم أن ينقب عن تفاصيل حدث ما أو يعود إلى مقالات قديمة بسرعة قياسية بمجرد أن يذكر اسم الموضوع الذي يريد ليقوم باحث إلكتروني بتزويده خلال ثوانٍ بقائمة تتضمن كل ما نشر حول هــذا الموضوع في الموقع المعين، في فترة معينة.

15. **سهولة التعرض:** تعد سهولة التعرض أحد أهم عوامل تفضيل وسائل الاتصال لدى الجمهور، ولذلك فإن إقبال الجماهير يزداد على الوسائل التي يقل ما يجب أن يبذله المتصفح من جهد جسدي.

الإنترنت والصحافة:

يمكن القول إن الإنترنت قدمت عدة وظائف وفوائد لكل من مهنة الصحافة، وللصحفيين وكذلك للجمهور من وجوه متعددة. فقد قدمت الانترنت للصحافة الكثير من الخدمات، وفتحت أمامها آفاقاً متعددة نحو الانتشار والوصول إلى أكبر قدر ممكن من القراء دون اعتبار للحدود الجغرافية والسياسية، كما أنها أضافت إليها مورداً إعلانياً جديداً. علاوة على أن الانترنت قدمت للصحفيين تسهيلاتٍ كبيرةً في اختيار وانتقاء والحصول على الأخبار والمعلومات، الأمر الذي يوفر للصحفي كثيراً من الوقت والجهد. (الدناني، 2003، ص100)

إذ يستطيع **قارئ الصحف الإلكترونية** أن يكتب مباشرة إلى المحرر أثناء القراءة، مبيناً رأيه في المقال أو التحقيق، أو حتى الأخبار المنشورة في الصحف، تأييداً أو نقداَ فيما تقدمه الصحف، وبالتالي استطاع أن يسهم في عملية الإنتاج إلكترونياً باستجابة سريعة أو برد فعل سريع جداً يكاد يقارب رد الفعل على الاتصال المواجهي، أي أن القارئ للصحف الإلكترونية استطاع أن يحاور المحرر مباشرة، وهو أمر لم يكن بمقدوره أن يفعله في الصحف الورقية العادية،

يقول مدخل (نموذج) الاستخدامات والإشباعات – أحد نماذج تأثير وسائل الاتصال في المجتمع– أن للجمهور إرادة يستطيع من خلالها تحديد أي الوسائل سيستخدم، وأي محتوى سيختار، (أي أن الأفراد يقومون بدور إيجابي في عملية الاتصال)، بمعنى أن المحتوى الأكثر فاعلية قد لا يجذب القراء أو التعرض لوسائل الإعلام ولكن هناك متغيرات أخرى مثل: اهتمامات الأفراد، وقيمهم التي يؤمنون بها وكذلك بالفائدة التي سيحققها الفرد من خلال تعرضه والتي تتفق مع هذه القيم والاهتمامات، كلها أمور تدفع القراء للتعرض لوسيلة دون

أخرى. وقد أعطى مدخل (نموذج – نظرية) الاستخدام والإشباع للمستخدم فرصة أكبر للتحكم في عملية الاتصال، ودوراً فعالاً في المشاركة في إنتاج وصياغة هذه المضامين، بمعنى أن هناك جمهوراً نشطاً يتعرض للمعنى والهدف الذي يريد من تعامله مع وسائل الاتصال الجماهيري، (رضا، 2007، ص33– 34).

بين الصحف الورقية والصحف الإلكترونية:

يؤثر ظهور أية وسيلة اتصال جماهيري جديدة أول ما يؤثر على الصحافة الورقية، كونها أُم وسائل الاتصال الجماهيري، التي تربعت على عرش وسائل الاتصال الجماهيري منذ اختراع الطباعة منتصف القرن الخامس عشر، لكنها لم تتعرض لتحديات حقيقية حتى بدايات القرن العشرين عند اكتشاف الراديو وبعد ذلك التلفزيون.

أصبح الحديث عن المنافسة بين الصحف الإلكترونية والصحف المطبوعة مهماً، وكذلك عن المنافسة بين الصحف الإلكترونية نفسها، لأن المنافسة أصبحت عالمية، بمعنى أن الصحف المحلية في أي بلد كانت تتنافس فيما بينها، وقد تنافس مثلاً صحفاً من الدول المحيطة على بعض الأخبار المهمة، هذا في حالة الصحف المطبوعة. لكن الأمر مختلف تماماً عندما تكون المنافسة على شبكة الإنترنت؛ حيث أصبحت الصحف تنافس الصحف المحلية في عقر دارها، لا بل تنافس الصحف التي تصدر في بعض المدن، إذ بإمكان كل مواطن في مدينة كذا أن يلجأ إلى الإنترنت للحصول على معلومات تتعلق حتى بمدينته وبطريقة أسرع من حصوله على المعلومة من الصحف الورقية.(رضا، 2007، ص 129)

وتجدر الإشارة إلى أن الصحف الإلكترونية تتنافس مع الصحف الإلكترونية الأخرى، ومع المحطات الفضائية المحلية منها والدولية، التي أصبحت تبث بالصوت والصورة على مدار الساعة أخباراً ومعلومات ربما تكون ذات أهمية وبشكل فوري أحياناً، وبالتالي فإن المنافسة التي تلقاها الصحف الإلكترونية من المحطات الفضائية والتلفزيونية تكون أشد من المنافسة التي تلقاها من أنواع الصحف الأخرى سواء الإلكترونية منها أو المطبوعة. ولذلك فإن عليها أن تقدم خدمات إعلامية متميزة وأن تستفيد من الامتيازات التي تتيحها شبكة الإنترنت وتقاس درجة المنافسة بعدد زوار الموقع الإلكتروني لكل منها، ومدى استخدامه أو مكوثه على الموقع.

يرى كثير من المختصين في الإعلام أن مستقبل الإعلام الإلكتروني يكمن في الشاشات عالية الوضوح (High–definition computer screens) التي تنبض بالمعلومات في مختلف المجالات، ويشير مستقبل الصحافة الإلكترونية إلى مؤشرات مستقبل مشرق حتى الآن، ولكن هذه المؤشرات تحتاج إلى دراسات متعمقة عن كثير من الحيثيات التي تتعلق بالصحافة الإلكترونية، والجدوى الاقتصادية من تبنيها، أو الاستثمار فيها، وكذلك دراسات عن قراء الصحف الإلكترونية، ومن هي الفئة من القراء التي تتعامل بشكل أكبر مع الإنترنت. (نصر، 2003، ص138).

ويتوقع لمستقبل الصحافة عموماً أن تنتقل من النشر المعروف إلى أن يقوم المندوبون أو الصحفيون ببيع قصصهم الإخبارية، التي قد تكون مصحوبة بالصوت والصورة، مقابل مبالغ زهيدة جداً إذا ما قورنت بتكاليف المطابع الضخمة والكلفة الباهظة لثمن الورق والصحف وتكاليف الإنتاج والإخراج والتوزيع، والتوصيل إلى المنازل (نصر، 2003، ص 141). أي

أنه لا يمكن الاستغناء عن دور الصحفي ولكنه سيكون دون شك دوراً مختلفاً عما هو متعارف عليه، بمعنى أنه يتوجب على الصحفيين البحث عن طرق جديدة لإعادة جذب الجمهور، دون التفريط بالقيم الصحفية. لأن الناس الذين يعانون من زخم المعلومات، وهم متعطشون إلى معرفة الحقيقة، وبذلك هم يحتاجون إلى صحفيين مهرة يقررون لهم ما يختارون من كل هذا الخلط والفوضى في مجتمع المعلومات.

وإن التكنولوجيا لن تستطيع أن تلحق أذى كبيراً بالصحفيين، إذ بإمكان التكنولوجيا أن تفعل أشياء كثيرة في مجال العمل الصحفي، لكنها لن تستطيع أن تبحث عن الحقيقة ثم تعبر عنها بشكل موثوق وأمين، لأنها مجرد أداة ولا يجب الخلط بينها وبين الموهبة.

وعلى الرغم من ميزات الصحافة الإلكترونية التي تقدمت بسببها في كثير من الأحيان على الصحافة المطبوعة، فإنها لا يتوقع منها أن تكون بديلاً عن الصحافة المطبوعة، بشكل كامل، وتجدر الإشارة إلى أن معظم الصحف الورقية أنشأت لها مواقع على الانترنت مما أعطاها دعماً واستمرارية مقابل الصحف الإلكترونية، وكذلك الحال فإن بعض الدراسات التي تناولت الصحافة الإلكترونية تشير إلى أن جمهور الصحف المطبوعة يبحث عن المعرفة، جمهور الصحافة الإلكترونية يبحث عن التسلية (الدناني، 2003، ص 107).

فوائد الإنترنت للصحافة:

استفادت الصحافة المطبوعة بشكل كبير من ثورة التكنولوجيا أو التطور التكنولوجي، الذي أحدث تغييرات كبيرة في كل جوانب ومراحل وتقنيات إنتاج الصحيفة، فقد استفادت الصحافة المطبوعة من شبكة الانترنت عدة فوائد (علم الدين، 2005، ص 213-231)من أهمها:

1. استخدام الإنترنت كأداة مساعدة للتغطية الإخبارية، أو كمصدر من المصادر الأساسية للتغطية الإخبارية للأحداث العاجلة من خلال موقع الصحف والإذاعات ووكالات الأنباء.
2. استخدام الإنترنت كمصدر لاستكمال المعلومات والتفاصيل والخلفيات عن الأحداث المهمة.
3. استخدام الإنترنت في إعداد الصفحات المتخصصة كالرياضة والأدب والفن والمرأة والاقتصاد وصفحات التسلية والفكاهة.
4. استخدام الإنترنت كوسيط للنشر الصحفي: وذلك من خلال نشر الصحيفة أو ملخص لها على المواقع أو حتى إصدار صحيفة إلكترونية ليس لها أصل مطبوع.
5. استخدام الإنترنت في التعرف على الكتب والإصدارات الجديدة من خلال المكتبات ونوافذ عرض الكتب وبيعها.
6. **سهلت الإنترنت** التواصل مع جميع أنحاء العالم **وبخاصة في تقنيات جمع المعلومات** من الميدان وتوصيلها إلى مقر الصحيفة، من خلال الحواسيب المحمولة، وتقنيات الطباعة والإرسال والاتصال (الموبايل) والإنترنت التي تسهل التواصل من أنحاء العالم.

7. **تقنيات التوثيق الصحفي:** تخزين المعلومات واسترجاعها، تحولت مراكز المعلومات الصحفية من مجرد أرشيف ومكتبة تضم مجموعة من الملفات المليئة بالقصاصات والصور الفوتوغرافية والرسوم والكلاشيهات، تحولت الصحف إلى استخدام الأفلام المصغرة مثل الميكروفيلم والميكروفش، ثم تحولت من جديد إلى استخدام ذاكرة الحاسوب في التخزين، كما أن نظم الأرشفة الإلكترونية للصحيفة تحولت إلى التكامل مع عمليات التحرير بحيث تتيح للصحفي استخدام شاشة عرض واحدة لحاسب إلكتروني متصل بالأرشيف للاطلاع على مواد الموضوع الذي يحرره واسترجاع ما يحتاج إليه من معلومات.

8. **تقنيات معالجة المادة:** أو المعلومات الصحفية وإنتاجها، فقد ازدادت الكفاءة والسرعة وحجم الإنتاج بشكل يفوق التصور في مجال صف وإدخال المعلومات الصحفية، فضلا عن الكفاءة في التخزين التي تصل إلى 100 مليون حرف مسجلة على الأقراص الممغنطة والمدمجة (CDs). أما بالنسبة للمواد الصحفية المصورة، فقد أصبح من الممكن إدخال النصوص المصورة إلى الحاسب الإلكتروني عن طريق الماسح الضوئي (Scanner)، كما تتم عملية الإخراج الصحفي، بعد عمليات الجمع والتصحيح لها على شاشة الكمبيوتر، وتوزيع المادة الخاصة بالصفحة من حيث العناوين، والصور، والرسوم، والجداول، والفواصل، والفراغات، والمادة الإعلانية، وأصبح ممكناً تحويل الصور المخزنة على الكمبيوتر، وطباعتها على ورق وبالتالي نشرها في الصحف.

9. **تقنيات نشر المادة الصحفية:** أو نشر المعلومات ونقلها وتبادلها على مستوى جماهيري أي نشر الصحيفة من مكان الإصدار أو في أكثر من مكان، على الوسيط الورقي، أو أية وسائط أخرى بديلة، ويشمل هذا في يومنا عدة أمور منها: **الطبعات الإقليمية والدولية من الصحيفة؛**

أي نقل صفحة من الجريدة أو عدة صفحات أو حتى كامل النسخة إلى مكان آخر بعيد عن مكان الإصدار بأية وسيلة، واستقبالها للطباعة في مكان آخر أو عدة أماكن. ومنها ظهور الجرائد على **شاشات التلفزيون** (Televised texts)، تعد هذه إحدى وسائل النشر الصحفي بالطرق الإلكترونية، بحيث تزود أجهزة التلفزيون بمحولات معينة. ومنها كذلك تزايد **الاستفادة الصحفية من شبكة الانترنت،** التي أصبحت من أهم إن لم تكن أهم مصادر المعلومات، وأسرع الوسائل في نشر هذه المعلومات.

بطاقة تعريفية لصحيفة الدستور العراقية الإلكترونية

تأسست صحيفة الدستور بعد احتلال العراق من قبل القوات الأمريكية وصدر عددها الأول بتاريخ 21-6-2003 كصحيفة سياسية يومية مستقلة غير خاضعة لأي حزب أو حركة سياسية وبمجهود فردي من قبل مالكها، ورئيس مجلس إدارتها ورئيس تحريرها الأستاذ باسم الشيخ وهي مشروع صحفي عراقي يساهم في رفد الشارع العراقي والصحافة العراقية بكل ما هو جديد، فجاءت الدستور كمؤسسة إعلامية منفردة تتميز عن غيرها كونها ذات تمويل ذاتي لا يساهم فيه إلا رئيس مجلس إدارتها كي لا تكون هناك إملاءات خارجية، ولكي تقدم لقرائها صحافة حقيقية ناصعة من غير شوائب وتساهم في إيصال صوت الحق إلى المواطن وشعارها الرئيس هو (الدستور خيمة كل العراقيين).

صمدت الدستور في أصعب الظروف المالية والاقتصادية التي مرت على العراق على عكس الكثير من الصحف التي ظهرت في نفس الفترة الزمنية كصحف يومية وما لبثت أن تلاشت هي وكوادرها كونها صحفاً مدعومة من عدة جهات، وعلى الرغم من كل التحديات

التي واجهت الدستور استمرت بل على العكس بدأت بالنمو شيئاً فشيئاً حتى صارت اليوم مؤسسة كبيرة تتكون من عدة مديريات وهي مديرية الإدارة، إدارة الحسابات، إدارة الأخبار، إدارة الملاحق، إدارة القسم الفني، إدارة المطبعة، إدارة الإعلانات، إدار قسم الصحيفةالإلكترونية وتعمل هذه المديريات بجهد خالص متكاتفة يداً بيد كي تصل بالصحيفة إلى المستوى الذي يليق بالصحافة العراقية المقروءة هذا في مقابلة أجرتها الباحثة مع رئيس تحرير جريدة الدستور الأستاذ باسم الشيخ.

تصدر الدستور اليوم بثلاثة أجزاء يومياً موزعة بواقع ستة عشر صفحة للعدد السياسي، وأربع صفحات للملحق الرياضي اليومي ،وأربع صفحات للملاحق الأسبوعية التي تصدر يوميا ليكون العدد الإجمالي للصحيفة أربعاً وعشرين صفحة يومية متنوعة ومتفرقة تشمل جميع نواحي الحياة مابين السياسة والأدب والثقافة والفنون والرياضة والاقتصاد والتأريخ والصحافة الساخرة والصحافة المختصة بالأطفال لتلبي احتياجات البيت العراقي بمختلف أعماره، وتحتوي الدستور على ثمانية ملاحق يومية متناوبة وملونة وهي: ملحق الرياضة، ملحق بغداديات، ملحق المتفرج، ملحق الديرة، ملحق فن، ملحق شورجة، ملحق الرجع القريب، ملحق جريدتي.

اسم الدستور اليوم في الشارع العراقي ما هو إلا انعكاس للجهود والمثابرة الحقيقية التي عكف عليها العاملون فيها من رئيس مجلس إدارتها إلى أبسط موظف يعمل في المؤسسة ليتكون هذا الجهد الخالص والعالي ويشكل هذه النتائج الحقيقية.

بطاقة تعريفية لصحيفة الزمان العراقية الإلكترونية

الزمان صحيفة سياسية يومية مستقلة عراقية تصدر عن مؤسسة الزمان العراقية الدولية للصحافة والنشر أسسها سعد البزاز في 10-4-1997صاحب الامتياز ورئيس التحرير سعد البزاز منذ 1997 ولغاية الآن تصدر بعدة طبعات وتوزع في العراق الطبعة العربية وتوزع في سوريا والأردن طبعة الخليج الطبعة الدولية تطرح المواضيع بطريقه حياديه دون تحيز وانحياز لجهة ما وتعبر عن صوت المواطن العراقي أينما كان وتنقل وجهات النظر كما هي دون تدخل الموقف الذي تتبناه هو الموقف الوطني كصحيفة عراقية مستقلة تبحث عن الحقيقة أينما كانت وتنقلها للقارئ بكل أمانة وحيادية تضم الزمان الإلكترونية العديد من الصحافيين وكتاب المقال من العراق ودول عربيه أخرى.وهذا ما استطاعت الباحثة الوصول له في مقابله مع مدير مكتب صحيفة الزمان في بغداد الاستاذ أحمد عبد المجيد.

المبحث الثالث

الانتخابات

من حقائق عالم السياسة المعاصر إن النظم التي تسمي نفسها ديمقراطية ليست كلها بالضرورة نظما ديمقراطية حقة، وبالمثل ليست كل الانتخابات التي تجري هي انتخابات ديمقراطية حقة، من الناحيتين الفنية والموضوعية.فمعظم دول العالم تجري انتخابات من نوع ما، بيد أن نحو نصف تلك الدول فقط يشهد انتخابات توصف حقا بأنها ديمقراطية، فعالة وحرة ونزيهة.

العملية الانتخابية:

مجموعة من الإجراءات والأعمال القانونية والمادية التي تؤدي بصورة رئيسية إلى تعيين الحكام من قبل الشعب وهي بهذه الصفة حق من الحقوق السياسية للمواطن، وتدخل في إطار القوانين السياسية، أو أكثر تحديدا ضمن قانون الانتخاب الذي يتكون من جملة قواعد غايتها تحديد صفة المواطن، واختيار النظام الانتخابي المتبع، ثم تنظيم مسار الاقتراع. (Denni، 1986 ، p186)

الحملة الانتخابية:

هي الإطار الدعائي الشامل"المخطط والمركب الذي يتكون من سلسلة متصلة ومتنافسة من وسائل أساليب الاتصال الانتخابية التي من شانها استمالة اكبر عدد من الناخبين ومقاومة الدعاية أو الدعايات المنافسة للمرشحين الآخرين وذلك بهدف الحصول على أصواتهم الانتخابية (حجاب، 2004، ص225)

النظام الانتخابي:

هي الطريقة التي يتم بمقتضاها احتساب الأصوات في انتخاب عام من أجل تبيان المرشحين الفائزين بالمقاعد المتنافس عليها.فسواء أكان النظام أكثرياً أم نسبياً، فإنه يهدف لوضع الصيغة الرياضية المستعملة لحساب تخصيص المقعد. يتأثر هذا النظام بشكل كبير بالعوامل الإدارية المرفقة للمرافقة للعملية الانتخابية، مثل توزيع الناخبين، وألية تسجيلهم على لوائح القيد، أو وضع قيود على المرشحين، أو تقسيم الدوائر الانتخابية وإدارة العملية الانتخابية، وأليات الفرز واحتساب الأصوات... هذه الأمور ذات الأهمية الخاصة قد تؤدي إلى تقويض النظام الانتخابي إذا لم تكن متوافقة فيما بينها ومتلائمة مع الوضع الاجتماعي والسياسي القائم. (سعد، مقلد، نعمة إسماعيل، 2005، ص27)

كما يعد النظام الانتخابي الآلية التي تستخدم لترجمة الأصوات التي يدلى بها إلى المقاعد و الذي بواسطته نستطيع تحديد نتائج الانتخابات ، وهو يرتكز على الصيغة الانتخابية وطريقة الاقتراع وحجم الدائرة ولكي يكون النظام الانتخابي حرا وعادلا، ينبغي أن يتمتع جميع المواطنين بحق الاقتراع والمشاركة في الشؤون العامة وأن تجري الانتخابات بصورة دورية، تضمن احترام الحقوق الأساسية للمواطن وكذلك حرية الاختيار ، وسرية التصويت وصحة الفرز للبطاقات ، وأن تراقب العمليات الانتخابية من قبل هيئة انتخابات مستقلة عن بقية سلطات الدولة. (مشروع إدارة الانتخابات وكلفتها "أيس")

المرشحون للانتخابات:

يجوز لأي كيان سياسي أن يقدم إلى المفوضية قائمة بأسماء المرشحين للانتخابات طالما كان المرشحون المذكورة أسماؤهم مستوفين للمعايير القانونية ذات الصلة، ولكن يجب ترتيب أسماء القوائم المقدمة إلى المفوضية حسب استحقاق كل منهم ويتم توزيعها ولا يجوز تغيير هذا الترتيب أو تغير هذه القوائم بأي شكل، يجب أن يكون اسم لامرأة واحدة على الأقل ضمن أسماء أول ثلاث مرشحين في القائمة كما يجب أن يكون ضمن أسماء أول ستة مرشحين أمرأتان على الأقل وهكذا دواليك حتى نهاية القائمة، كما يجوز للأفراد الذين اعتمدتهم المفوضية واعتبرتهم كيانات سياسية ترشيح أنفسهم على قائمة عليها اسم مرشح واحد ولا ينطبق الشرط السابق على قائمة عليها اسم فرد واحد معتمد من قبل المفوضية بصفته كياناً سياسياً، كما يتم توزيع المقاعد على المرشحين وليس على الكتل السياسية ولا يجوز لأي من تلك الكيانات السياسية في أي وقت أن تسحب من أحد المرشحين المقعد الذي يشغله بناء على تخصيصه له، **(قسم الدراسات الانتخابية، 2005، ص195، قانون الانتخابات الصادر عن سلطة الائتلاف المؤقتة عام 2004)**،

التمثيل الانتخابي وأنواع أنظمة الحكم:

الانتخاب هو العامل الأول المكون للنظام الديمقراطي، حيث تكون الحكومة النيابية هي الممثل لإرادة الشعب و المعبر عن رغباته وطموحاته، إلا أن مفهوم الحكومة النيابية يكون متعدداً وفقا لطبيعة العلاقة القائمة بين السلطات العامة للدولة وإذا استعرضنا دساتير الدول المختلفة نجد أنها تأخذ بأحد الحلول الآتية:

- **النظام الرئاسي:** والذي يتميز بالفصل الوظيفي والعضوي للسلطات وهذا يعني أن كل سلطة مستقلة عن الأخرى، أي يفصل الدستور بين السلطتين التشريعية والتنفيذية فصلا جامدا إلى أبعد حد ممكن، ويمارسها جهاز مستقل، فالتشريع من صلاحية البرلمان وحده، والسلطة التنفيذية هي صلاحية الرئيس وحده. وفي ظل هذا الفصل حيث نجد بعض نقاط الضغط والتعاون المتبادل بين السلطتين (سعد، مقلد، نعمة إسماعيل، 2005، ص22).
- **النظام المجلسي:** يركز النظام المجلسي على مبدأ دمج السلطات، حيث تتجمع جميع السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية في يد البرلمان.هذا النمط من الحكومات قد طبق سابقا في فرنسا في عهد الجمعية بين عامي1792-1795 فهذا النظام يرتكز على هيمنة البرلمان على الحياة السياسية وعلى الحكومة المسماة بالمجلس الفدرالي والمعنية من قبل البرلمان، والخاضعة له، (هوريو، 1974، ص212).
- **النظام البرلماني:** نظام سياسي قائم على مبدأ الفصل المرن بين السلطات، أي أنه يقضي بالتعاون الدائم بين رئيس الدولة والبرلمان، وذلك بواسطة المجلس الوزاري الذي يتقاسم من جهة إدارة الحكم مع رئيس الدولة، ومن جهة ثانية يعد مسؤولا أمام البرلمان ويقوم النظام البرلماني على ثلاثة مبادئ :ثنائية السلطة التنفيذية تعنى بوجود رأسين، رأس يمثله رئيس الدولة او رأس تمثله الوزارة أو الحكومة ولكن في النظام البرلماني الكلاسيكي هي شكلية، فدور رئيس الدولة هو فخري وتتمتع الوزارة بجميع الصلاحيات الأساسية، المسؤولية السياسية للوزراء أمام البرلمان، فتعتبر روح النظام البرلماني ومسؤولة سياسيا أمام البرلمان ، وتعنى هذه المسؤولية أن بإمكان النواب أن يرغموا الوزارة على الاستقالة عن طريق التصويت على حجب الثقة ، حق الوزارة بحل البرلمان، وذلك بحجب الثقة عن

الحكومة وحق الحكومة بحل البرلمان والاحتكام إلى الشعب في حال خلافها معه. (سعد، مقلد، نعمة إسماعيل، 2005، ص24).

- **الأنظمة المختلطة:** تجمع هذه الأنظمة بين النظامين الرئاسي والبرلماني، أي تأخذ من النظام البرلماني الحكومة الجماعية المتضامنة المسؤولة سياسيا أمام البرلمان، وتأخذ من النظام الرئاسي مؤسسة الرئاسة، أي انتخاب الرئيس مباشرة من الشعب والمتمتع بصلاحيات واسعة، (بدر الدين، 2002، ص225).

مصطلحات في الانتخابات العراقية:

مفوضية الانتخابات العراقية المستقلة: تم تأسيسها بموجب الأمر رقم 92 الصادر عن سلطة الائتلاف المؤقتة بتاريخ 31 مايو (أيار) 2004.

الحكومة العراقية المؤقتة: الحكومة التي تولت كافة سلطات الحكم في 30 يونيو (حزيران) 2004، وتحتفظ بهذه السلطات إلى حين تأليف الحكومة العراقية الانتقالية.

الحكومة العراقية الانتقالية: الحكومة التي تم تشكيلها بعد إجراء انتخابات عامة في تاريخ 31 يناير (كانون الثاني) 2005.

قانون الأحزاب والكيانات السياسية: القانون الذي سيحكم الاعتراف بالكيانات السياسية في العراق خلال المرحلة الانتقالية.

كيان سياسي: مفهوم الكيان السياسي بأنه تجمع مجموعة من الأشخاص يهدفون إلى هدف مشترك لأغراض انتخابية ،او قد يكون الكيان السياسي شخصاً واحداً حيث نص القسم 2 من الأمر رقم(97) لسنة 2004 على أنه :منظمة بما في ذلك أي حزب سياسي

الحد: الحد الأدنى للأصوات الصالحة والسليمة والضرورية للحصول على مقعد في المجلس.

القواعد الانتخابية:

ليست القواعد الانتخابية واحدة في كل الدول، وهي ليست كذلك في الدولة الواحدة، حيث يلاحظ تغيرها في الزمان والمكان، سبب ذلك ان قانون الانتخاب هو انعكاس للنظام السياسي، وبسبب تعدد الأنظمة السياسية واختلاف نوايا وتطلعات أهل السلطة كان من الصعوبة جمع وتوحيد هذه القواعد، بل كان من المستحيل القول أنها ستؤدي إلى اختيار الأمثل لممثلي الشعب، وعلى العكس فغالبا ما تبدو العملية الانتخابية بأنها حصيلة سلسلة من التسويات بين القوى السياسية وبين الأيديولوجيات المتعارضة والتي تجتمع لأسباب آنية من اجل تلوين العملية الانتخابية وإعطائها بعدا خاصا، فهكذا نجد أن القانون الانتخابي يضع ببساطة الأطر التي تتغير باستمرار تبعا لهذه التسويات التي تتحقق بصورة مسبقة، (cotteret، 1978، p11).

الضوابط الدستورية والقانونية للانتخابات:

يفترض عادة في القاعدة القانونية أن تؤدي دوراً محوريا في العملية الديمقراطية وبخاصة إذا ترافقت بإرادة سياسية حقيقية، تعكس تحقيق التداول السلمي الديمقراطي للسلطة من خلال آلية الانتخابات، باعتباره مؤشرا موضوعيا للديمقراطية.فالنصوص الدستورية والقوانين العادية الأخرى توفر الفضاء اللازم للممارسة الديمقراطية وتعززها بمختلف الحقوق والحريات الفردية والجماعية، غير أن تحقيق هذا الهدف رهين بنظرة صاحب القرار إلى الجمهور ودوره الحقيقي في بلورة مقتضيات الدستور والنصوص الأخرى.

بالعودة إلى الدساتير العربية، نجد تبايناً من حيث التنصيص على مبادئ الديمقراطية والتعددية وحقوق الإنسان، فإذا كانت هناك دول حرصت على تضمين دساتير لهذه المبادئ، لتنهل منها مختلف التشريعات روحها ومقومتها في هذا الشأن، فان هناك دولا أخرى لم تبدِ بعد اهتمامها بهذه الأولويات. غير أن التنصيص لا يعني بالضرورة تطبيقها واحترامها بالصرامة المطلوبة، وبخاصة إن عددا من الأنظمة العربية لم يبدِ نية صادقة في هذا الاتجاه.

أما الضوابط القانونية للانتخابات فما زالت في مجملها بحاجة إلى إصلاح وتطوير، بالشكل الذي يجعل منها بوابة لممارسة انتخابية ديمقراطية، تقطع الطريق على مقترفي الفساد والتزوير، وتتيح اعتماد أنظمة اقتراعية فعالة تسمح بتوسيع المشاركة في أوساط الشباب والنساء وتقطيع انتخابي موضوعي بعيداً عن الحسابات السياسية والضيقة أو المقاربات الأمنية التي ثبت إفلاسها.

فالعوامل والإكراهات التي تعيق تداول السلطة بواسطة الانتخابات (غياب المراقبة الفعالة، واستعمال المال و التزوير، وتدخل السلطة و ضعف المشاركة السياسية، وضعف تمثيلية الشباب والنساء)، تجد في غياب هذه الضوابط أرضية خصبة، مما يكرس الجهود في المشهد السياسي العربي على رغم كثافة هذه الانتخابات، (لكريني، 2008، ص186).

الانتخابات الديمقراطية وواقع الانتخابات في الأقطار العربية:

أما بقية الانتخابات، فلا توصف بذلك، نظرا إلى أن احكامها راحوا يتخذون من الانتخابات واجهة ديمقراطية لحكمهم المطلق، مبتكرين أدوات للتلاعب بجوهر عملية الانتخابات في مراحلها كافه بهدف تحقيق مقاصد خاصة غير تلك المقاصد العامة التي ترجى من الانتخابات الديمقراطية، وعلى رأس هذه المقاصد الخاصة الحصول على شرعية ما أمام الشعوب، والتخفيف من حدة الضغوط الداخلية والخارجية المنادية بإصلاح حقيقي.

أما في وطننا العربي، فقد شهدت العقود الثلاثة الماضية إجراء العديد من الانتخابات على المستويين البرلماني والمحلي، بل أجرت بعض الأقطار العربية انتخابات مباشرة لاختيار رئيس الدولة. على الرغم من ذلك لم تفض تلك الانتخابات، بمجملها، إلى تداول سلمي للسلطة، أو إلى انتقال ديمقراطي حقيقي، أو حتى حدوث تغيير حقيقي في صلب الأنظمة السياسية الحاكمة وطبيعة عملية صنع القرار السياسي. كما لم يتمكن الناخبون في أي قطر عربي من اختيار حكامهم وممثليهم بمحض إرادتهم، إن من خلال برلمان حقيقي يمثل فئات المجتمع ويعبر عن آمالهم ومطالبهم بشكل حقيقي بعيدا عن نفوذ السلطة القائمة، أو على مستوى رئاسة الدولة في انتخابات تنافسية حقيقية، بلا قيود تعجيزية.

هذا فضلا عن أنه برغم إجراء انتخابات من نوع ما في معظم الأقطار العربية، فإن الصراع ما يزال يدور في كثير منها بطرق غير سليمة، ففي لبنان والسودان اندلعت الحروب الأهلية، وساد عدم الاستقرار السياسي عدة عقود، وفي التسعينات شهدت اليمن والجزائر حروبا داخلية طاحنة، وقامت جماعات مسلحة في مصر بتحدي سلطة الحكومة المركزية.

وانتقل العنف السياسي، بدرجات متفاوتة إلى البحرين والسعودية والمغرب وسوريا وليبيا والأردن. وانتهى الأمر في بعض الأقطار العربية الأخرى إلى الانهيار التام للسلطة القائمة، وانهيار الدولة ، كما حدث في الصومال أو إلى إسقاط النظام الحاكم واحتلال الدولة بأكملها كما حدث في العراق، (ماضي، 2009، ص134)

معايير الانتخابات الديمقراطية:

إن للانتخابات الديمقراطية في النظم الديمقراطية المعاصرة متطلبات لابد أن تتوفر قبل إجراء الانتخابات من جهة، ومعايير لقياس مدى ديمقراطيتها من جهة أخرى. أما متطلباتها فهي الإطار الدستوري والقانوني الذي تجرى في سياقه الانتخابات فلا يمكن إجراء انتخابات ديمقراطية دون وجود دستور ديمقراطي يرسي القواعد الرئيسية لنظام الحكم الديمقراطي، التي هي حكم القانون، وتمكن المواطنين من المشاركة في صنع القرار، ورابطة المواطنة، وما يرتبط بذلك من إجراءات ومؤسسات وقواعد.

أما معايير الانتخابات الديمقراطية فثلاثة (ماضي، 2009، ص136)

المعيار الأول: معيار التفاعلية ويعني أن الانتخابات ليست غاية في حد ذاتها، وإنما هي وسيلة لتحقيق غاية أعلى منها، تتمثل في المقاصد العليا للانتخابات. إن للانتخابات الديمقراطية نتائج على درجة كبيرة من الأهمية في نظم الحكم والصراع السياسي الداخلي، فهي عملية اختيار من بين بدائل متعددة، تستهدف تحقيق مقاصد سبعة، تدور حول التعبير عن مبدأ أن الشعب هو مصدر السلطة، وان لا سيادة لفرد أو قلة، وانتخاب الحكام، وتسوية الصراع على السلطة بطرق سليمة من خلال التداول على المناصب السياسية العليا، وتوفير

الشرعية الشعبية للحكام، ومحاسبتهم، وهذا بالإضافة إلى أنها تمثل وسيلة لتوعية وتثقيف المواطنين من جهة، ومصدراً لتجنيد السياسيين والقادة من جهة أخرى.

المعيار الثاني: معيار الحرية، أي ضرورة أن تستند الانتخابات إلى مبدأ حكم القانون، وأن تحترم حريات حقوق المواطنين الرئيسية، ولاسيما الحق في المعرفة وفي التعبير وفي الاجتماع وفي تشكيل الأحزاب السياسية. كما أن حرية الانتخابات تعني احترام مبدأ المنافسة، فلا انتخابات ديمقراطية دون تعدد المرشحين والبرامج، وبلا اختلافات حقيقية بين برامج المرشحين لمناصب سياسية أو بين الأحزاب والكتل السياسية المشاركة في الانتخابات.

المعيار الثالث: معيار النزاهة، بمعنى أن الانتخابات الديمقراطية لابد أن تجرى بشكل دوري، فنزاهة الانتخابات تقتضي تطبيق القوانين والقواعد ذاتها المنظمة للانتخابات بشكل منتظم ودوري للوصول إلى مقاصد الانتخابات، كما أن تقلد المناصب السياسية عن طريق الانتخابات مقيد بالعودة إلى الناخبين بشكل دوري بهدف الاحتكام إليهم لاختيار حكام جدد أو تجديد شرعية من في الحكم. كما تقتضي نزاهة الانتخابات ضمان حق الاقتراع العام الذي لا يميز بين فئة و فئة ، أو بين جماعة وجماعة ، والاستناد إلى نظام انتخابي فعال وعادل يعمل على تمثيل كل فئات المجتمع، وتحري معايير الشفافية والعدالة فيما يتصل بتسجيل الناخبين، وسرية التصويت، وإدارة الانتخابات والإشراف عليها، وسلامة عملية فرز الأصوات وإعلان نتائجها والنظر في أي طعون أو شكاوى. ثمة انتخابات غير ديمقراطية وغير تنافسية هي التي لا يمكن لأغلبية الناخبين فيها تغيير الحكومات القائمة وذلك بغض النظر عن وجود قوانين تنص على حرية التصويت وعدالة الانتخابات وغير ذلك من ناحية، وعن وجود برامج بدائل متعددة أو مرشحين متعددين من ناحية أخرى. يتسم هذا النوع من

الانتخابات بأن نتائجه تكون معروفة مسبقا، نتيجة الآليات التي ابتكرها الحكام للتلاعب بالانتخابات.

الانتخابات في الخليج العربي والعراق:

شهدت مختلف الأقطار العربية في السنوات الأخيرة تنظيم انتخابات رئاسية محلية وتشريعية، تباينت في ظروفها وضوابطها وتداعياتها. وقد فتحت هذه الانتخابات الطريق لعدد من الأحزاب الإسلامية لولوج المجالس المحلية والمؤسسات التشريعية بشكل ملحوظ مما ولد حالة من الذهول والارتباك في أوساط مختلف الفاعلين السياسيين محليا، وأسهم في تراجع بريق المشاريع الاصطلاحية الخارجية نتيجة الشكوك المتزايدة حول مدى التزام هذه الأحزاب بقواعد اللعبة السياسية والديمقراطية مستقبلا.

يعتقد العديد من الباحثين أن دول الخليج العربي تمكنت إلى حد بعيد من كسب ولاء الفئات الاجتماعية في داخلها من خلال سياستها المرتبطة بتوزيع المنافع وتغطية حاجاتها الاقتصادية والاجتماعية عبر استثمار الريع النفطي في هذا الشأن الأمر الذي غدت معه الدولة أكثر قوة وحضورا في مواجهة المنافسين المحتملين سياسيا، حيث شهدت دول المنطقة تحولات سياسية متباينة في أهميتها وأبعادها، فالنموذج العراقي يوضح بشكل جلي عدم فعالية الديمقراطية المستوردة، ومع ذلك هناك محطات سياسية تفترض الوقوف عندها من قبيل دور فقراء **المدن** في العملية الديمقراطية في العراق فهذه الفئات تتحرك كحشود، وتؤدي دورا مهما في الحقل السياسي، على اعتبار أن قيادات هذه الجماعات تسيرها لغاياتها السياسية. وتعتبر هذه الفئات المشاركة بمثابة واجب أو طقس من الطقوس الدينية المهمة، كما أن لها قدرة هائلة على تحفيز الأميين والنساء على المشاركة السياسة. (لكريني، 2008، ص181)

من هنا فإن فهم حقيقة الانتخابات يقتضي عدم الوقوف عند معرفة جانبيها القانوني والفني، وإنما تجاوز ذلك ليتناول السلوك الفعلي لكل أطراف العملية الانتخابية، من ناخبين ومرشحين ومراقبين ومشرفين وسلطة تنفيذية، وذلك ليس فقط لمعرفة ما إذا كان تزوير في فرز الأصوات قد حدث أم لا، وإنما أيضا لمعرفة حقيقة تلك الانتخابات ونتائجها الفعلية على جوهر نظام الحكم، وما إذا قامت أية جهة بالتأثير في إرادة الناخبين، أو قامت بعرقلة عملية التصويت، أو التلاعب بمضمون الدعاية الانتخابية، ومعرفة حقيقة العلاقة بين الناخبين ومن هم في الحكم، وعلاقة الناخبين والمرشحين بأصحاب المصالح، وما إذا كانت قوات الأمن قد مارست العنف ضد المرشحين أو الناخبين، أو حالت دون إتمام عملية التصويت، وما شابه ذلك من أمور، (ماضي، 2009، ص136).

الفصل الثالث

الطريقة والاجراءات

منهج الدراسة:

اعتمدت هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي مستخدمة أسلوب تحليل المضمون؛ لأنه المنهج الأكثر تعبيراً عما يهدف إليه البحث في الكشف عن الكيفية التي تتعامل بها صحيفتا الدستور والزمان الإلكترونيتان مع انتخابات مجالس المحافظات في العراق.

ويعنى المنهج الوصفي التحليلي بدراسة الحقائق الراهنة المتعلقة بطبيعة ظاهرة أو موقف أو مجموعة من الناس أو مجموعة من الأحداث أو مجموعة من الأوضاع ولا تقتصر هذه الدراسات الوصفية على معرفة خصائص الظاهرة، بل تتجاوز ذلك إلى معرفة المتغيرات والعوامل التي تتسبب في وجود الظاهرة، أي أن الهدف تشخيصي بالإضافة إلى كونه وصفي، (غرايبة، 2002، ص33)..

معامل الثبات:

إن مفهوم الثبات أمر حاسم في تحليل المضمون، فإذا أريد أن يكون التحليل موضوعياً، يجب أن تكون إجراءاته ومقاييسه ثابتة، ويعني الثبات أنه إذا أعيد المقياس للمادة نفسها فسيعطي القرارات أو الاستنتاجات نفسها. لأن معامل الثبات هو المعيار الذي يمكن به الحكم على موضوعية وحياد الباحث في بحثه، وثبات نتائجه مع باحث آخر.

وتحقيقاً للموضوعية فقد تم إجراء عملية القياس مرتين حيث أجرت **الباحثة** (كمرمز) أول دراسة اختبارية للتأكد من ثبات المنهجية المستخدمة، ثم **كلفت** زميلاً آخر بالترميز، وقد كشف الاختبار عن درجة عالية من الثبات بين المرمزين (**97.5%**)، وهي نسبة تتجاوز الحد الأدنى المتفق عليه عالمياً (85%) في معظم الدراسات.

مجتمع الدراسة:

اختارت الباحثة كلا من صحيفتي الزمان والدستور الالكترونيتين كمجتمع للدراسة، إذ إن الصحيفتين معروفتان للجمهور العراقي في طرحهما وتغطيتهما للانتخابات المحلية التي جرت في نهاية عام 2008 إذ ارتفع عدد قراء هاتين الصحيفتين في تلك الفترة وذلك بحسب الإحصائية المنشورة في الصحيفتين وكذلك وجود عدد كبير من الصحفيين الصفوة والكبار المتميزين في كتابة المقالات والمحللين السياسيين المطلعين على الشأن السياسي العراقي في الآونة الأخيرة، ووجود عدد من المراسلين المتواجدين في جميع محافظات العراق لتغطية سير العملية الانتخابية بكل تفاصيلها مما حفز الباحثة إلى إجراء الدراسة على هاتين الصحيفتين حيث اطلعت الباحثة على إعداد تقارير من المراسلين عند زيارتها لمقر الصحيفتين.

عينة الدراسة:

تم اختيار عينة ممثلة لمجتمع دراسة البحث بحيث تلبي احتياجات البحث وتخدم أهدافه وتختبر فرضياته وتجيب عن أسئلته. لهذا فقد اختارت الباحثة عينة عشوائية من المجتمع الأصلي للقيام بدراستها وتحليلها في الفترة بين ما بين (1-12-2008 إلى 28-2-2009)، ولذلك تم اختيار عينة تعبر عن هذا المجتمع وتمثله تمثيلاً حقيقياً، إذ بلغ مجموع الأعداد لعينة الدراسة

24 عدداً من صحيفتي الدستور والزمان في فترة الدراسة بلغة حجم العينة 12 عدداً من كل صحيفة، وبذلك بلغت نسبتها (13.3%) وهي نسبة مقبولة لغايات البحث العلمي، (Sekaran، 2003، p194)

تم اختيار اليوم الأول عشوائيا ، وكان يوم السبت ، ثم تم أخذ الأيام التالية في كل أسبوع أي الأحد في الأسبوع الثاني والإثنين من الاسبوع الثالث وهكذا تم اختيار بقية الأعداد للأشهر الثلاثة الباقية.

يرى محجوب أن الباحث عند دراسته لمجتمعات الدراسة لا يستطيع أن يشمل كافة الأفراد أو المجتمع بأسره؛ لأن هذا يتطلب جهداً ووقتاً وتكاليف مادية كبيرة جداً؛ لهذا يختار الباحث عينة محددة من هذا المجتمع لدراسته، (محجوب، 2005، ص149).

أداة الدراسة:

تم جمع بيانات الدراسة عن طريق تحليل مضمون صحيفتي الدستور والزمان الالكترونيتين من خلال استمارة صممت بما يتناسب وهدف الدراسة من خلال عدة فئات:

فئة المضمون: وتندرج تحتها أهم القضايا التي تناولتها الصحيفتان

حيث اشتملت الأداة على أحد عشر جزءاً تحدث فيها عن أهم القضايا التي تناولتها الصحيفتان من حيث الإنتخابات والمرشحون والأحزاب والقضايا الاقتصادية، وفي أهم فنون التحرير الصحفي تم اخذ الافتتاحية والخبر والمقال والكاريكاتير

وتحليل المضمون: "هو أسلوب يرمي ليس فقط إلى اكتشاف المقصود من العبارات والرموز والألفاظ التي تعبر بها الحقيقة البشرية عن مفاهيمها وإنما أن يكون الاكتشاف

بأسلوب علمي يسمح بأن يجعل لمدلول الاكتشاف محدد العناصر والأوزان بغض النظر عن شخص الباحث أو عن ذلك الذي يسعى لتحقيق عملية الاكتشاف، (ربيع، 2003، ص18).

كما يعرف تحليل المضمون أيضاً بأنه الطريقة التي تقدم مجموعة من الإشارات حول كيفية التحليل النوعي والكمي لمحتوى الإعلام، بطريقة منتظمة وشمولية يمكن الاعتماد عليها دون منازع (Hansen، 1998، p191).

تعني ممارسة تحليل المضمون تقسيم الخطاب الإعلامي وتقطيعه إلى مجموعة وحدات ذات معانٍ، وترتيبها في وحدات وفئات محددة وواضحة لتحقيق الموضوعية عند حسابها وإعطائها أرقاماً ووضعها في جداول حتى تكون أكثر دقة في وصفها، ويهدف تحليل المضمون من هذا التقسيم إلى إدراك الأشياء بوضوح، ومعرفة العلاقة بين عناصرها.

بعد الاطلاع على العديد من المراجع المتعلقة بمناهج البحث الإعلامي، والقراءة في الأدبيات ذات العلاقة تبين أن هناك العديد من التعريفات لتحليل المضمون؛ من ضمنها ما قدم هولستي بقوله: إنه تقنية لعمل استنتاجات موضوعية ومنظمة في تحديد خصائص محددة للرسائل (هيوسون، 1994، ص75).

ويبقى التعريف الذي قدمه بيرلسون (Berelson 1971-1952) بقوله: "تحليل المضمون هو الوصف المنظم والموضوعي والكمي للمضمون الظاهر للإعلام"، من أشهر التعريفات لتحليل المضمون وأكثرها شيوعاً. وعنه استعار معظم الخبراء والباحثين تعريفهم لتحليل المحتوى – تحليل المضمون بأنه "الوصف المنظم والموضوعي والكمي للمضمون الظاهر للإعلام" (محمد عبد الحميد، 2000). وقد تبنت الباحثة تعريف بيرلسون لأنه الأنسب برأيها

من بين تلك التعريفات للتعبير عن تحليل مضمون تغطية الصحافة العراقية الإلكترونية لانتخابات مجالس المحافظات في العراق في الفترة المحددة للدراسة.

تحليل المضمون:

يستخدم تحليل المضمون في الإعلام كوسيلة لوصف المحتوى الظاهر للرسالة الإعلامية وصفا كمياً وموضوعياً ومنهجياً أي يهدف إلى الوصف الموضوعي المنظم الكمي للمحتوى الظاهر للاتصال وهو يشمل كل المعاني التي تنتقل عن طريق الرموز (اللفظية والمصورة والحركية... الخ) والتي تكون مادة الاتصال نفسها (حجاب، 2004، ص123).

يستخدم تحليل المضمون بكثرة في الدراسات الإعلامية نظراً للعديد من الايجابيات ولذلك اعتمدته العديد من الدراسات الأكاديمية كأسلوب للبحث. كما تعني ممارسة تحليل المضمون تقسيم الخطاب الإعلامي وتقطيعه إلى مجموعة وحدات ذات معانٍ، وترتيبها في وحدات وفئات محددة وواضحة لتحقيق الموضوعية عند حسابها وإعطائها أرقاماً ووضعها في جداول حتى تكون أكثر دقة في وصفها، ويهدف تحليل المضمون من هذا التقسيم إلى إدراك الأشياء بوضوح، ومعرفة العلاقة بين عناصرها، (لورانس باردان: p4:1984).

وقد وجد منهج تحليل المضمون أنه المنهج الأكثر مناسبة لدراسة تغطية الصحافة العراقية اليومية لانتخابات مجالس المحافظات؛ حيث يستخدم تحليل المضمون بكثرة في الدراسات الإعلامية بسبب نقاط القوة فيه، والفوائد التي يعود بها على الدراسات العلمية التي تعتمده أسلوباً للبحث. وهو يعني: "جملة التقنيات المستخدمة في دراسة وتحليل النصوص الإعلامية المختلفة وتحليلها" (أوزي، 1993، ص15). والأسلوب الوصفي يهدف بالإضافة

إلى وصف الواقع كما هو للوصول إلى استنتاجات تساهم في فهم الواقع (عبيدات، 2005، ص95)

إن تحليل المضمون ذو طبيعة نظامية تساعد في الموضوعية، وتساعد على جمع البيانات، وتنظيم عينات المادة التي نقوم بتحليلها، ثم ترقيمها بطريقة ذات معنى، تعطي دلالة للتكرارات، لأنه تقنية لحساب التكرارات أو مرات الظهور في فقرة أو جملة أو قصة. ولذلك فإن البيانات التي تنتج من تحليل مضمون الصحف يمكن أن تكون أكثر دقة. كما يُمَكِّنُ تحليل المضمون أي باحث من أن يتعامل مع بيانات الأحداث الجارية أو الأحداث التي وقعت في فترات ماضية (احمد أوزي 15:1993).

وكما أن لتحليل المضمون نقاط قوة يتمتع بها، فإن هناك بعض الصعوبات التي ترافق عملية تطبيقه. ومن بين هذه الصعوبات: أن تكون هناك خلفية مشتركة بين الشخص القائم بالتحليل، وبين النص الذي يقوم بتحليله. كما يستغرق تحليل المضمون وقتاً كبيراً وخصوصاً عند تحليل كميات كبيرة من تغطية الصحف، وبالرغم من هذه السلبيات فقد اختير تحليل المضمون أسلوباً لهذا البحث؛ إذ تم التغلب على هذه السلبيات، حيث اقتصر التحليل على فترة انتخابات المجالس المحلية، وتم اختيار عينة ممثلة لمجتمع الدراسة هي 12 اثني عشر عدداً من كل صحيفة، في الفترة المحددة للدراسة ولذلك لم تعد مشكلة استغراق وقت طويل موجودة بشكل ملحوظ، وهي لم تشكل عبئاً حقيقياً على الباحثة.

ومن أجل إنجاز عمل علمي منظم فإنه لا بد لعملية تحليل المضمون أن تمر بخطوات عدة منها تحديد العينة وتحديد وحدات التحليل وتحديد فئات التحليل إن وجدت، وحساب تكرارات الفئات وتبويبها وتفسير النتائج. (الهيتي، 2002، ص176)

هذا ما قامت به الباحثة من تحديد وحدات التحليل وفئاته ومن ثم جدولتها وتصنيفها في جداول تعرض في فصل التحليل، ويوضح كل جدول منها أحد متغيرات الدراسة. أو يستخدم للإجابة عن أحد تساؤلاتها.

وحدات تحليل المضمون:

يتطلب تحليل المضمون تحديد الفئات والوحدات تحديداً واضحاً ودقيقاً، وتعريفها بشكل مرتبط بمشكلة الدراسة، كي يتم حسابها والوصول إلى نتائج مهما كان نوع هذه الوحدات والفئات دقيقة وصحيحة. يرى (Hansen، 1998، p105)، في هذا السياق: "أنه أمر ضروري جداً أن يكون هناك تحديد واضح لما نريد أن نحسبه". إن الوحدات المستخدمة في هذه هي وحدة المادة الإعلامية (القصة الخبرية) التي تستعمل الكلمة والجملة والفقرة، ولكن أكثر الوحدات استخداماً هي وحدة الفكرة بحسب أوزي (أوزي، 1993، ص58). وعلى كل فإن تقسيم أي نص خاضع للتحليل ينبغي أن يتم وفقاً للهدف الذي يسعى إليه البحث، فتقسيم المضمون إلى وحدات وفئات أو عناصر معينة يساعد على دراسة كل عنصر أو فئة وحساب التكرار الخاص بها لإثبات نسبة حضور هذه الفكرة أو هذا النص أو الكلمة أو المعنى. لقد تم اختيار الوحدة الطبيعية للمادة الإعلامية في هذا البحث وحدة للتحليل، والتي يقصد بها وحدة القصة الخبرية المنشورة في الأعداد الصادرة من الصحيفتين في الفترة ما بين 2008/12/1-2009/2/28، عن انتخابات المجالس المحلية في العراق، في الفترة المحددة.

يجب أن ترتبط وحدات تحليل المضمون بمشكلة الدراسة، وتحديدها أو تقسيمها بشكل واضح، حتى تتمكن الباحثة من حسابها، وبالتالي الوصول إلى نتائج صحيحة، لأن تقسيم أي نص خاضع للتحليل يجب أن يتم وفقاً لهدف البحث الرئيسي. كما إن هناك بعض المعايير

الواجب توافرها في وحدات التحليل لتحقيق الهدف الذي وضعت من أجله من هذه المعايير أن تكون الكبر بحيث تكون ذات معنى مفهوم، وان تكون صغر بحيث لا تتضمن أكثر من معنى وأن تكون من السهل تحديدها وان يكون بالإمكان التحقق من العدد النهائي للوحدات المراد تعيينها.

استخدمت الباحثة في هذه الدراسة (الوحدة الإعلامية) أي وحدة النص للمادة الصحفية، المنشورة في الأعداد الصادرة من الصحيفة في الفترة المحددة للدراسة والمتعلقة بانتخابات مجالس المحافظات التي وجدتها قابلة للتحليل بما يخدم هدف الدراسة . ثم صنفت الباحثة القصص الخبرية إلى فئات فرعية تابعة لكل محور رئيسي، وأفردت الباحثة لكل تصنيف جدولاً يوضح عدد التكرارات ونسبها المئوية.

فئات التحليل:

فئات التحليل هي مجموعة من التصنيفات يعدها الباحث تبعاً للمضمون ومحتواه، والهدف من التحليل، لكي يتسنى له أن يصف المضمون بالموضوعية والشمول، وبطريقة تسهل عليه إمكانية التحليل واستخراج النتائج بأسلوب سهل ومبسط. إذ يتوقف مدى نجاح تحليل مضمون الإعلام على عملية اختيار فئات التحليل بطريقة واضحة ودقيقة، وتطبيق هذه الفئات بما يتناسب مع محتوى وأهداف البحث.

تعد فئات التحليل جوهر المادة المراد تقصيها في المحتوى؛ لذا فإن تحليل المضمون لا يمكن أن يكون دقيقاً ما لم يشكل نظاماً للفئات؛ إذ يتوقف نجاح التحليل أو فشله على الفئات المتخذة، وهناك بحوث استطاعت تحقيق الغاية منها بفضل اتخاذ فئات واضحة ودقيقة، وتطبيقها بما يناسب المحتوى نفسه من جهة، ومشكلة الدراسة من جهة أخرى، لذا فإن تحليل المحتوى يستلزم استخدام فئات محددة وثابتة، ومثل هذه الفئات تكون في الغالب ذات معان واضحة. (هادي نعمان الهيتي، 2002، ص66)

ويشمل الحديث في كل فئة منها القصص الخبرية التي تتناول انتخابات مجالس المحافظات في الصحافة العراقية. كما اعتمدت الباحثة حساب مرات تكرار ظهور هذه القصص الخبرية في المادة الإعلامية المدروسة عددياً، مقياساً لحجم توظيف واهتمام صحيفتي الدستور والزمان بالانتخابات. وقد انقسمت فئات التحليل في هذه الدراسة إلى فئتين هما فئة ماذا قيل؟ وفئة كيف قيل؟

أولاً: فئة ماذا قيل؟:

أي ما الموضوعات التي تناولتها صحيفة الدستور فيما يتعلق بانتخابات مجالس المحافظات في العراق. وما اتجاه هذه الموضوعات. أي الموضوعات التي تناولتها الصحف العراقية عينة البحث، وقد انقسمت فئة ماذا قيل في هذا البحث إلى قسمين، هما:

(أ) فئة ماذا قيل؟، (فئة الموضوع):

وقد نظمتها الباحثة في أحد عشر محوراً هي:

1. انتخابات المرشحين
2. الأحزاب السياسية
3. القضايا الاقتصادية
4. القضايا الأمنية
5. العنف والاغتيالات
6. الهجرة الداخلية والخارجية
7. الموقف الأمريكي
8. موضوع النفط
9. الأقاليم
10. القضايا الإيرانية
11. المال السياسي

كما اعتمدت الدراسة حساب مرات تكرار ظهور المادة الإعلامية المدروسة عددياً، مقياساً لحجم توظيف واهتمام صحيفتين العينة بانتخابات مجالس المحافظات في العراق.

(ب) فئة الاتجاه (الموقف):

تشمل فئة الاتجاه أو موقف الصحافة العراقية اليومية (صحيفتا الدستور والزمان)، كل الجمل التي تناولت إيران إما بطريقة ايجابية أو بطريقة سلبية، ولن يتم حساب تلك الفقرات التي كانت محايدة ولا تعبر عن موقف إيجابي أو سلبي تجاه إيران في فترة الدراسة.

1. فئة اتجاه التغطية الصحفية الإيجابي: وتشمل التغطية التي تناولت انتخابات مجالس المحافظات في العراق بصورة إيجابية في فترة الدراسة، وفي جميع القضايا.

2. فئة اتجاه التغطية الصحفية السلبي: وتشمل التغطية التي تناولت انتخابات مجالس المحافظات في العراق بصورة سلبية في فترة الدراسة، وفي جميع القضايا.

ثانياً: فئة كيف قيل؟

ويقصد بفئة (كيف قيل) في هذا البحث الطريقة التي قدمت بها صحيفتا الدستور والزمان انتخابات مجالس المحافظات أثناء تغطيته لها في فترة الدراسة، وما الأشكال الصحفية التي قدمت بها المادة؟ وقد قدمت الصحيفتان مجموعه من القصص الاخبارية تتعلق بانتخابات مجالس المحافظات في الفترة المحددة للبحث، وقد تمت مراجعة الموضوعات التي قدمتها التغطية وتقسيم فئة (كيف قيل)، إلى عدة أقسام، هي:

1. الشكل الصحفي (فنون التحرير الصحفي) الذي عرضت به التغطية الصحفية.

2. فئة المصدر: وكالة الأنباء أو الجهة التي حصلت الصحيفة منها على القصة الخبرية.

3. فئة طريقة العرض، وهل تم عرض المادة الصحفية مصحوبة بصورة أم لا؟

صدق الاداة:

اهتم منظرو تحليل المضمون وعلى رأسهم بيرلسون بضرورة قيام الباحثين بإجراءات الثبات لتحقيق أحد الشروط الرئيسية لتحليل المضمون وهو ضمان موضوعيته.، إن مشكلات الصدق لا تقتصر على مرحلة واحدة من مراحل تحليل المضمون بل يجب أن يؤخذ في الاعتبار في كل خطوة سواء في التعميم أو الحساب والعد والتحليل والتفسير.

وفي ظل ذلك قامت الباحثة لقياس صدق الأداة الظاهري لاستمارة التحليل من حيث شموليتها في تغطية التساؤلات المطلوب الإجابة عنها بالإضافة إلى مراجعة الفئات بصورة أكثر دقة ووضوح بحيث لا تتداخل فئة مع فئة أخرى، ولتحقيق هذا كله تم عرض الاستمارة على محكمين مختصين لتحديد مدى ملاء متها وصلاحيتها لأهداف الدراسة، حيث عرضت على خمسة محكمين (الملحق رقم (1)) الذين ابدوا ملاحظات وتعديلات وتم إجراؤها من قبل الباحثة وتم عرضها مجددا على المحكمين فأيدوا سلامة لغة الأداة وملاءمتها لأهداف البحث.

ثبات الاداة:

تمثل مشكلة فعالة إذ يعنى أنه إذا استخدم أي باحث نفس الأساليب على نفس المادة من الضروري أن يحصل على نفس النتائج وهنا تكمن المشكلة فإلى أي مدى يستطيع الباحثون الآخرون أن يصنفوا المضمون بنفس الشكل وطبقا للأوصاف التي يقدمها الباحث أو من تعريفاته للفئات أو من تعليمات الترميز. وقد تمت عملية التحقق من ثبات التحليل طبقاً لطريقة هولستى وهي: **معادلة معامل الثبات هي:** $CR= 2M\div (N1+N2)$

M= مجموع القرارات المتفق عليها بين المرمز الأول والمرمز الثاني.

N1= قرارات المرمز الأول.

N2= قرارات المرمز الثاني.

وقد كانت النتائج كما يلي:

N1= 70

N2= 65

M= 65

135= 65+70

معامل الثبات = 96.3=135/130%

وتحقيقا للثبات فقد تم إجراء عملية القياس مرتين اجرت الباحثة تحليلا للمضمون لعينة الصحيفتين للتاكد من ثبات المنهجية المستخدمة، ثم كلفت زميلا أخر باستخدام نفس الإجراء

وقد كشف الاختبار عن درجة عالية من الثبات تبلغ (97.5%) وهي نسبة تتجاوز الحد الأدنى المتفق عليه عالميا (85%) في معظم الدراسات.

التحليل الإحصائي:

من أجل تحقيق غرض الدراسة استخدمت الباحثة الوسائل الإحصائية المناسبة وهي: لتكرارات والنسب المئوية بالإضافة إلى اختبار مربع كاي.

حيث استخدمت الطرق الإحصائية التالية لتحليل النتائج المتعلقة بالإجابة عن اسئلة الدراسة واختبار فرضياتها وكما يأتي :

1-للإجابة عن السؤال الأول واختبار الفرضية الاولى "ما أهم القضايا التي تناولتها الصحافة العراقية الالكترونية أثناء تغطيتها لانتخابات مجالس المحافظات في العراق وهل هناك فرق ذو دلالة إحصائية بين القضايا التي تعالجها صحيفة الدستور والقضايا التي تعالجها صحيفة الزمان " في هذه الفترة تم استخدام التكرار والنسبة والرتبة لكلا الصحيفتين وفي المقارنة بين القضايا التي تناولتها الصحيفتان تم استخدام مربع كاي.

2-وللإجابة عن السؤال الثاني واختبار الفرضية الثانية الذي ينص على "ما موقف الصحافة الالكترونية من انتخابات مجالس المحافظات في العراق ، وبمعنى إحصائي هل هناك فرق ذو دلالة إحصائية بين القضايا التي تعالجها صحيفة الدستور وبين القضايا التي تعالجها صحيفة الزمان "تم استخدام التكرارت والنسبة المئوية لمعرفة موقف كلا الصحيفتين وفي معرفة الاتجاهات لكلا الصحيفتين تم استخدام مربع كاي.

3-للإجابة عن السؤال الثالث واختبار الفرضية الثالثة والذي ينص على "ما المصادر التي اعتمدت عليها الصحافة العراقية في تغطيتها لقضايا انتخابات مجالس المحافظات في العراق وهل هناك فرق ذو دلالة إحصائية بين صحيفتي الزمان والدستور من حيث اعتمادهما على المصادر" فقد تم استخدام التكرارت والنسب المئوية للمصارد وفي معرفة الفرق بين الصحيفتين في المصادر التي اعتمدت عليها تم استخدام مربع كاي.

4-للإجابة عن السؤال الرابع واختبار الفرضية الرابعة الذي بنص"ما الطريقة التي تقدم بها صحف العينة انتخابات مجالس المحافظات العراقية وهل هناك فرق ذو دلالة إحصائية بين الشكل الصحفي لصحيفتي الدستور والزمان الالكترونية عند مستوى0.05"

فقد تم استخدام التكرارت والنسبة المئوية لاستخدام الصور في التغطية ومربع كاي لإيجاد الفرق بين الصحيفتين.

اجراءات الدراسة:

تمثلت أهم العقبات التي واجهت الدراسة في: قلة الدراسات الإعلامية الأكاديمية التي تتناول الانتخابات في الصحافة العربية أثناءاجراؤها عام 2008-2009، باستثناء بعض المقالات في الصحف العربية المختلفة أو المجلات، ولكن دراسة أكاديمية لنيل درجة علمية لم تجر حسب علم الباحث وحتى هذا التاريخ، صعوبات في جمع العينة لأسباب الوضع الأمني المتدهور وصعوبات متعلقة ببطء الانترنت

تتلخص إجراءات الدراسة بما يلي:

1-تم اختيار عينة عشوائية منتظمة من صحيفتي الزمان والدستور الالكترونيتين خلال فتره الدراسة

2-إجراء الدراسة لإيجاد الثبات بتكليف أحد الزملاء بتحليل ثلاثة نماذج من الصحيفتين

3-تم إجراء تحليل مضمون لعينة كل من صحيفتي الزمان والدستور الإلكترونينتين

4-تم إعداد جداول لتفريغ نتائج الدراسة

5-تم تحليل النتائج وتفسيرها

6-تمت كتابة الرسالة بشكلها النهائي

الفــصل الرابع

تحليل النتائـج

يهدف هذا الفصل بشكل رئيسي إلى عرض نتائج التحليل الإحصائي التي تم التوصل إليها من خلال استخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS، حيث يتم عرض بيانات الدراسة واختبار الفرضيات.

النتائج المتعلقة بأسئلة الدراسة، ويتم عرض النتائج على النحو الآتي:

أولاً: النتائج المتعلقة بالسؤال الأول الذي ينص على " ما أهم القضايا التي تناولتها الصحافة العراقية الالكترونية أثناء تغطيتها لانتخابات مجالس المحافظات في العراق في هذه الفترة؟ وبمعنى إحصائي هل هناك فرق ذو دلالة إحصائية بين القضايا التي تعالجها صحيفة الدستور وبين القضايا التي تعالجها صحيفة الزمان.

للإجابة عن هذا السؤال واختبار الفرضية الأولى تم استخراج التكرارات والنسب المئوية لأهم القضايا التي تناولتها الصحافة الإلكترونية العراقية أثناء تغطيتها لانتخابات مجالس المحافظات في العراق (صحيفتا الدستور و الزمان) والجدول (1) يبين تلك التكرارات والنسب.

الجدول رقم 1

التكرارات والنسب المئوية لأهم القضايا التي تناولتها صحيفتا الدستور و الزمان أثناء تغطيتهما لانتخابات مجالس المحافظات في العراق

الرتبة	القضايا موضوع التغطية	التكرار	النسبة
1	الانتخابات والمرشحون	4188	38.2
2	الأحزاب السياسية	2357	21.5
3	القضايا الأمنية	1414	12.9
4	القضايا الاقتصادية	891	8.1
5	العنف والاغتيالات	675	6.2
6	المال السياسي	377	3.4
7	الهجرة الداخلية والخارجية	323	2.9
8	الأقاليم	303	2.8
9	الموقف الأمريكي	222	2.1
10	القضايا الإيرانية	161	1.5
11	موضوع النفط	40	0.4
المجموع		10951	%100

يلاحظ من الجدول السابق أن تكرارات أهم القضايا التي تناولتها صحيفتا الدستور و الزمان أثناء تغطيتهما لانتخابات مجالس المحافظات في العراق بلغت (10951)، وجاء في الرتبة الأولى موضوع الانتخابات والمرشحين إذ بلغ تكرارها (4188) وبنسبة مئوية تساوي (38.2)، ويليها في الرتبة الثانية موضوع الأحزاب السياسية إذ بلغ تكرارها (2357) وبنسبة مئوية تساوي (21.5)، في حين جاءت في الرتبة قبل الأخيرة القضايا الإيرانية إذ بلغ تكرارها (161) وبنسبة مئوية تساوي (1.5)، وجاءت في الرتبة الأخيرة موضوع النفط إذ

بلغ تكرارها (40) وبنسبة مئوية تساوي (0.4). وفيما يلي تكرارات أهم القضايا التي تناولتها كل من صحيفتي الدستور و الزمان أثناء تغطيتهما لانتخابات مجالس المحافظات في العراق كل على حده على النحو التالي:

تم استخراج التكرارات والنسب المئوية لأهم القضايا التي تناولتها صحيفتا الدستور والزمان أثناء تغطيتها لانتخابات مجالس المحافظات في العراق والجدول (2) يبين تلك التكرارات والنسب.

الجدول رقم (2)

التكرارات والنسب المئوية لأهم القضايا التي تناولتها صحيفتا الدستور والزمان أثناء تغطيتهما لانتخابات مجالس المحافظات في العراق

الرتبة	القضايا موضوع التغطية	الدستور		الزمان		قيمة كاي تربيع	مستوى الدلالة
		التكرار	النسبة	التكرار	النسبة		
1	الانتخابات والمرشحون	1755	54.0	2433	31.6	109.762	0.000
2	الأحزاب السياسية	730	22.5	1627	21.1	341.370	0.000
3	القضايا الاقتصادية	232	7.1	659	8.6	204.634	0.000
4	القضايا الأمنية	200	6.2	1214	15.8	727.154	0.000
5	العنف والاغتيالات	119	3.7	556	7.2	282.917	0.000
6	الهجرة الداخلية والخارجية	78	2.4	245	3.1	86.344	0.000
7	الموقف الأمريكي	75	2.3	147	1.9	23.351	0.000
8	موضوع النفط	40	1.2	0	0	0	0
9	الأقاليم	18	0.6	285	3.7	235.277	0.000
10	المال السياسي	0	0	377	4.9	0	0
11	القضايا الإيرانية	0	0	161	2.1	0	0
المجموع		3247	%100	7704	100%	1813.976	0.000

يلاحظ من الجدول السابق أن تكرارات أهم القضايا التي تناولتها **صحيفة الدستور** أثناء تغطيتها لانتخابات مجالس المحافظات في العراق بلغت (3247)، وجاء في الرتبة الأولى موضوع الانتخابات والمرشحين إذ بلغ تكرارها (1755) وبنسبة مئوية تساوي (54.0)، ويليها في الرتبة الثانية موضوع الأحزاب السياسية إذ بلغ تكرارها (730) وبنسبة مئوية تساوي (22.5)، في حين جاء في الرتبة قبل الأخيرة موضوع النفط إذ بلغ تكراره (40) وبنسبة مئوية تسأوي (1.2)، وجاء في الرتبة الأخيرة موضوع الأقاليم إذ بلغ تكراره (18) وبنسبة مئوية تسأوي (0.6).

ويلاحظ من الجدول السابق أن تكرارات أهم القضايا التي تناولتها **صحيفة الزمان** أثناء تغطيتها لانتخابات مجالس المحافظات في العراق بلغت (7704)، وجاء في الرتبة الأولى موضوع الانتخابات والمرشحين إذ بلغ تكرارها (2433) وبنسبة مئوية تساوي (31.6)، ويليها في الرتبة الثانية موضوع الأحزاب السياسية إذ بلغ تكرارها (1627) وبنسبة مئوية تساوي (21.1)، في حين جاء في الرتبة قبل الأخيرة القضايا الإيرانية إذ بلغ تكراره (161) وبنسبة مئوية تسأوي (2.1)، وجاء في الرتبة الأخيرة موضوع الموقف الأمريكي إذ بلغ تكراره (147) وبنسبة مئوية تساوي (1.9). كما يلاحظ بأن الفروق في التكرارات كانت لصالح صحيفة الزمان في المجموع الكلي وكافة موضوعات التغطية باستثناء موضوع واحد هو موضوع النفط، وذلك استنادا إلى قيم مربع كاي المحسوبة حيث كانت القيم دالة إحصائيا عند مستوى دلالة (0.000)، **وبهذه النتائج يتم رفض الفرضية الصفرية الأولى التي تنص على" عدم وجود فروق بين صحيفتي الدستور والزمان في القضايا التي تناولتها** ".

ثانيا: النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني الذي ينص على " ما موقف الصحافة العراقية الإلكترونية من انتخابات مجالس المحافظات في العراق في هذه الفترة وما الاتجاهات الإيجابية والاتجاهات السلبية للصحيفتين وهل هناك فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى (0.05) بين النوعين في الاتجاهات

للإجابة عن هذا السؤال واختبار الفرضية الثانية تم استخراج التكرارات والنسب المئوية لموقف صحيفتي الدستور والزمان من انتخابات مجالس المحافظات في العراق والجدول (3) يبين تلك التكرارات والنسب.

الجدول رقم (3)

التكرارات والنسب المئوية لمواقف صحيفتي الدستور و الزمان من انتخابات مجالس المحافظات في العراق

		الاتجاهات الإيجابية		الاتجاهات السلبية		المجموع	
الرتبة	القضايا موضوع التغطية	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
1	الانتخابات والمرشحون	2855	26.1	1333	12.2	4188	38.2
2	الأحزاب السياسية	1381	12.6	976	8.9	2357	21.5
3	القضايا الأمنية	897	8.2	517	4.7	1414	12.9
4	القضايا الاقتصادية	383	3.5	508	4.6	891	8.1
5	العنف والاغتيالات	130	1.2	545	5.0	675	6.2
6	المال السياسي	82	0.7	295	2.8	377	3.5
7	الهجرة الداخلية والخارجية	90	0.8	233	2.1	323	2.9
8	الأقاليم	18	0.2	285	2.6	303	2.8
9	الموقف الأمريكي	50	0.5	172	1.6	222	2.0
10	القضايا الإيرانية	79	0.7	82	0.7	161	1.5
11	موضوع النفط	25	0.2	15	0.1	40	0.4
المجموع		5990	54.7	4961	45.3	10951	%100

يلاحظ من الجدول السابق أن مواقف الصحافة العراقية الإلكترونية من انتخابات مجالس المحافظات في العراق كانت النسبة الإيجابية فيه أكبر إذ بلغت نسبة عدد الاتجاهات الإيجابية (5990) وبنسة قدرها (54.7)، في حين كان عدد الاتجاهات والمواقف السلبية اقل منها وهو (4961) أي بنسبة بلغت (45.3)، وفيما يلي تكرارات هذه الاتجاهات في صحيفتي الدستور والزمان نحو القضايا في انتخابات مجالس المحافظات:

أولا: الاتجاهات الإيجابية

تم استخراج التكرارات والنسب المئوية للمواقف الإيجابية لصحيفتي الدستور والزمان من انتخابات مجالس المحافظات في العراق والجدول (4) يبين تلك التكرارات والنسب.

الجدول (4)

التكرارات والنسب المئوية للمواقف الايجابية لصحيفتي الدستور والزمان من انتخابات مجالس المحافظات في العراق

الرتبة	القضايا موضوع التغطية	**الدستور**		**الزمان**		**قيمة كأي تربيع**	**مستوى الدلالة**
		التكرار	**النسبة**	**التكرار**	**النسبة**		
1	الانتخابات والمرشحين	1565	40.7	1320	20.3	63.8961	0.000
2	الأحزاب السياسية	996	11.9	385	12.9	3.80717	0.000
3	القضايا الاقتصادية	244	4.3	139	3.2	7452.62	0.000
4	القضايا الأمنية	742	4.8	155	9.6	581.519	0.000
5	العنف والاغتيالات	91	1.2	39	1.2	72871.	0.000
6	الهجرة الداخلية والخارجية	60	0.9	30	0.8	10.000	0.002
7	الموقف الأمريكي	0	1.5	50	0.0	0	0
8	موضوع النفط	0	0.8	25	0.0	0	0
9	الأقاليم	0	0.6	18	0.0	0	0
10	المال السياسي	82	0.0	0	1.1	0	0
11	القضايا الإيرانية	79	0.0	0	1.0	0	0
المجموع		2161	66.7	3859	50.1	1432.654	0.000

يلاحظ من الجدول السابق أن المواقف الإيجابية لصحيفة الدستور من انتخابات مجالس المحافظات في العراق كانت فيه أكبر إذ بلغت نسبة الاتجاه الايجابي (66.7)، في حين بلغت نسبة الاتجاه الإيجابي (50.1)، لصحيفة الزمان، كما يلاحظ وجود فرق ذي دلالة إحصائية

عند مستوى 0.000 بين تكرارات مواقف صحيفتي الدستور الزمان للاتجاهات الإيجابية من انتخابات مجالس المحافظات في العراق ولصالح صحيفة الدستور استنادا إلى قيم كاي تربيع المحسوبة في المجموع الكلي وكافة الموضوعات وهذه القيم دالة إحصائيا عند مستوى (0.05 ≥ α). أما موضوعات: النفط، والأقاليم ،والموقف الأمريكي فكان الفرق لصالح صحيفة الدستور، وبذلك تم رفض الفرضية الصفرية التي تقول بعدم وجود فرق ذات دلالة إحصائية في المواقف الإيجابية للصحيفتين.

ثانياً: الاتجاهات السلبية:

تم استخراج التكرارات والنسب المئوية لمواقف صحيفتي الدستور والزمان للاتجاهات السلبية من انتخابات مجالس المحافظات في العراق والجدول (5) يبين تلك التكرارات والنسب.

الجدول (5)

التكرارات والنسب المئوية لمواقف صحيفتي الزمان والدستورالسلبية من انتخابات مجالس المحافظات في العراق

الرتبة	القضايا موضوع التغطية	الدستور		الزمان		قيمة كاي تربيع	مستوى الدلالة
		التكرار	النسبة	التكرار	النسبة		
1	الانتخابات والمرشحون	435	13.4	868	11.3	143.890	0.000
2	الأحزاب السياسية	345	10.6	631	8.2	83.807	0.000
3	القضايا الأمنية	45	1.4	472	6.1	352.667	0.000
4	القضايا الاقتصادية	93	2.9	415	5.4	201.575	0.000
5	العنف والاغتيالات	80	2.5	465	6.0	271.972	0.000
6	المال السياسي	0	0.0	295	3.8	0	0
7	الأقاليم	0	0.0	285	3.7	0	0
8	الهجرة الداخلية والخارجية	48	1.5	185	2.4	80.554	0.000
9	القضايا الإيرانية	0	0.0	82	1.1	0	0
10	الموقف الأمريكي	25	0.8	147	1.9	86.535	0.000
11	موضوع النفط	15	0.5	0	0.0	0	0
المجموع		1086	33.6	3845	49.9	1541.482	0.000

يلاحظ من الجدول السابق أن موقف صحيفة الزمان من الاتجاهات والمواقف السلبية بلغت (49.9). في حين كانت الاتجاهات والمواقف السلبية أقل نسبة لصحيفة الدستور حيث بلغت (33.6). كما يلاحظ وجود فرق ذي دلالة إحصائية تكرارات مواقف صحيفتي الدستور الزمان للاتجاهات السلبية من انتخابات مجالس المحافظات في العراق ولصالح صحيفة الزمان استنادا إلى قيم كاي تربيع المحسوبة في المجموع الكلي وكافة الموضوعات وهذه القيم دالة

إحصائيا عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$). أما موضوع النفط فكان الفرق لصالح صحيفة الدستور.

وبهذه النتائج يتم رفض الفرضية الثانية التي تنص على" عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في الاتجاهات السلبية للصحيفتين ".

ثالثا: النتائج المتعلقة بالسؤال الثالث الذي ينص على " ما المصادر التي اعتمدت عليها الصحافة العراقية الإلكترونية في تغطيتها لقضايا انتخابات مجالس المحافظات في العراق وهل هناك فرق ذو دلالة إحصائية بين صحيفتي الزمان والدستور في اعتمادهما على المصادر؟

للإجابة عن هذا السؤال واختبار الفرضية الثالثة تم استخراج التكرارات والنسب المئوية للمصادر التي اعتمدت عليها الصحافة العراقية الإلكترونية في تغطيتها لقضايا انتخابات مجالس المحافظات في العراق، والجدول (6) يبين تلك التكرارات والنسب.

الجدول (6)

التكرارات والنسب المئوية للمصادر التي اعتمدت عليها صحيفتا الدستور والزمان في تغطيتهما لقضايا انتخابات مجالس المحافظات في العراق

المصادر	الدستور		الزمان		قيمة كاي تربيع	مستوى الدلالة
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة		
محلي	63	%100	65	%100	0.031	0.860
عالمي	00	00%	00	100%	0	0
المجموع	63	%100	65	%100	0.031	0.860
	128					

يلاحظ من الجدول السابق أن المصادر التي اعتمدت عليها صحيفتا الدستور والزمان في تغطيتهما لقضايا انتخابات مجالس المحافظات في العراق كانت جميعها مصادر محلية وطنية حيث بلغ تكرار المصادر المحلية الوطنية لصحيفة الدستور (63)، وبنسبة تساوي (100%) وكذلك كانت المصادر المحلية الوطنية لصحيفة الزمان إذ بلغ تكرارها (65) وبنسبة تساوي (100%). **كما يلاحظ عدم وجود فرق ذي دلالة إحصائية في المصادر التي اعتمدت عليها صحيفتا الدستور والزمان في تغطيتهما لقضايا انتخابات مجالس المحافظات في العراق، استنادا إلى قيمة كأي تربيع المحسوبة والتي بلغت (0.031)، وهي غير دالة إحصائيه عند مستوى (0.05 ≥ α).**

رابعا: النتائج المتعلقة بالسؤال الرابع الذي ينص على " ما الطريقة التي تقدم بها الصحافة العراقية الاليكترونية انتخابات مجالس المحافظات في العراق وهل هناك فروق ذات دلالة

إحصائية بين الشكل الصحفي لصحيفتي الدستور والزمان الإلكترونيتين عند مستوى (0.05) ؟

للإجابة عن هذا السؤال واختبار الفرضية الرابعة تم استخراج التكرارات والنسب المئوية للطرق التي تقدم بها الصحافة العراقية الإليكترونية انتخابات مجالس المحافظات في العراق، والجدول (7) يبين تلك التكرارات والنسب.

الجدول (7)

التكرارات والنسب المئوية للطرق التي قدمت بها صحيفتا الدستور والزمان الإلكترونيتان انتخابات مجالس المحافظات في العراق

الرتبة	الشكل الصحفي	التكرار	النسبة
1	الخبر	45	35.2
2	المقال	30	23.4
3	تقرير صحفي	27	21.1
4	كاريكاتير	10	7.8
5	اعلان	10	7.8
6	افتتاحية	4	3.1
7	تحقيق	2	1.6
المجموع		128	100%

يلاحظ من الجدول السابق أن تكرارات الطرق التي قدمت بها الصحافة العراقية الاليكترونية انتخابات مجالس المحافظات في العراق بلغت (128)، وجاء في الرتبة الأولى الخبر إذ بلغ تكراره (45) وبنسبة مئوية تساوي (35.2)، ويليه في الرتبة الثانية المقال إذ بلغ تكراره (30) وبنسبة مئوية تساوي (23.4)، في حين جاء في الرتبة قبل الأخيرة الافتتاحية إذ

بلغ تكرارها (4) وبنسبة مئوية تساوي (3.1)، وجاء في الرتبة الأخيرة التحقيق إذ بلغ تكراره (2) وبنسبة مئوية تساوي (1.6). وفيما يلي أن تكرارات الطرق التي قدمت بها كل من صحيفتي الدستور و الزمان أثناء تغطيتهما لانتخابات مجالس المحافظات في العراق كل على حده على النحو التالي:

تم استخراج التكرارات والنسب المئوية للطرق التي قدمت بها صحيفة الدستور انتخابات مجالس المحافظات في العراق، والجدول (8) يبين تلك التكرارات والنسب.

الجدول (8)

التكرارات والنسب المئوية للطرق التي قدمت بها صحيفتا الدستور والزمان انتخابات مجالس المحافظات في العراق

الشكل الصحفي	الرتبة	**الدستور**		الرتبة	الزمان		**قيمة كاي تربيع**	**مستوى الدلالة**
		التكرار	النسبة		التكرار	النسبة		
الخبر	1	28	44.4	3	17	26.2	2.689	0.101
إعلان	2	10	15.9	5	0	0.0	0	0
المقال	3	8	12.7	1	22	33.8	6.533	0.011
تقرير صحفي	4	8	12.7	2	19	29.2	4.481	0.034
افتتاحية	5	4	6.3	6	0	0.0	0	0
كاريكاتير	6	3	4.8	4	7	10.8	1.600	0.206
تحقيق	7	2	3.2	7	0	0.0	0	0
المجموع		63	100%		65	100%	0.031	0.860

يلاحظ من الجدول السابق أن تكرارات الطرق التي قدمت بها صحيفة الدستور انتخابات مجالس المحافظات في العراق بلغت (63)، وجاء في الرتبة الأولى الخبر إذ بلغ تكراره (28) وبنسبة مئوية تساوي (44.4)، ويليه في الرتبة الثانية الإعلان إذ بلغ تكراره (10) وبنسبة مئوية تساوي (15.9)، في حين جاء في الرتبة قبل الأخيرة الكاريكاتير إذ بلغ تكرارها (3) وبنسبة مئوية تساوي (4.8)، وجاء في الرتبة الأخيرة التحقيق إذ بلغ تكراره (2) وبنسبة مئوية تساوي (3.2). ويلاحظ من الجدول السابق أن تكرارات الطرق التي قدمت بها صحيفة الزمان انتخابات مجالس المحافظات في العراق بلغت (65)، وجاء في الرتبة الأولى المقال إذ بلغ تكراره (22) وبنسبة مئوية تساوي (33.8)، ويليه في الرتبة الثانية التقرير الصحفي إذ بلغ تكراره (19) وبنسبة مئوية تساوي (29.2)، في حين جاء في الرتبة قبل الأخيرة الخبر إذ بلغ تكرارها (17) وبنسبة مئوية تساوي (26.2)، وجاء في الرتبة الأخيرة الكاريكاتير إذ بلغ تكراره (7) وبنسبة مئوية تساوي (10.8). كما يلاحظ وجود فرق ذي دلالة إحصائية تكرارات الطرق التي قدمت بها الصحيفتان لقضأيا الانتخابات، في الأشكال الآتية: المقال والتقرير الصحفي ولصالح صحيفة الزمان استنادا إلى قيمة كاي تربيع المحسوبة التي بلغت (6.533) بمستوى دلالة (0.011) للمقال، و (4.481) بمستوى دلالة (0.034) للتقرير الصحفي وهذه القيم دالة إحصائيا عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$). أما الإعلان والتحقيق والافتتاحية فكانت لصالح صحيفة الدستور، أما بقية الأشكال فكانت غير دالة إحصائيا استنادا إلى قيمة كاي تربيع المحسوبة. وهي قيمة غير دالة إحصائيا عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$).

وبذلك لا يمكن رفض الفرضية الصفرية التي تقول بعدم وجود فرق بين الشكل الصحفي لصحيفتي الزمان والدستور الالكترونيتين.

أما فيما يتعلق باستخدام الصور فلم تحظ باهتمام كبير في تغطيتهما لقضايا الانتخابات، فقد تم استخراج التكرارات والنسب المئوية للتغطية الصحفية المصاحبة للصور في الجدول الأتي:

الجدول (9)

التكرارات والنسب المئوية لاستخدام الصور في تغطية الصحيفتين لقضايا الانتخابات

استخدام الصور	**الدستور**		**الزمان**		**قيمة كاي تربيع**	**مستوى الدلالة**
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة		
مصحوب بالصور	22	34.9	22	33.9	0	1.000
غير مصحوب بالصور	41	65.1	43	66.1	0.031	0.860
المجموع	63	%100	65	%100	0.031	0.860
	128					

يلاحظ من الجدول السابق أن تكرارات استخدام الصور في تغطية الصحيفتين لقضايا الانتخابات كانت متساوية تقريبا إذ بلغت التغطية المصحوبة بالصور ما نسبته (34.9) لصحيفة الدستور، و (33.9) لصحيفة الزمان، في حين بلغت التغطية غير المصحوبة بالصور ما نسبته (65.1) لصحيفة الدستور، و (66.1) لصحيفة الزمان، وهذه النتائج تدل ضعف اهتمام الصحيفتين لاستخدام الصور في تغطيته لقضايا الانتخابات وأنهما متساويتان في هذه القضية. كما يلاحظ عدم وجود فرق ذي دلالة إحصائية في تكرارات استخدام الصور في تغطيته الصحيفتين لقضايا الانتخابات، استنادا إلى قيمة كاي تربيع المحسوبة والتي بلغت

(0.031) بمستوى دلالة (0.860)، وهي قيمة غير دالة إحصائيا عند مستوى (0.05 ≥ α)

الفــصل الخامس

مناقشة النتائج والتوصيات

المقدمة

يهدف هذا الفصل بشكل رئيسي إلى مناقشة النتائج التي تم التوصل إليها.

مناقشة النتائج المتعلقة بأسئلة الدراسة، ويتم عرض النتائج على النحو الآتي:

أولاً: السؤال الأول " ما أهم القضايا التي تناولتها الصحافة العراقية الإلكترونية أثناء تغطيته لانتخابات مجالس المحافظات في العراق في هذه الفترة؟ وبمعنى إحصائي هل هناك فرق ذو دلالة إحصائية بين القضايا التي تعالجها صحيفة الدستور وبين القضايا التي تعالجها صحيفة الزمان.؟

أظهرت النتائج أن تكرارات أهم القضايا التي تناولتها صحيفتا الدستور و الزمان أثناء تغطيتهما لانتخابات مجالس المحافظات في العراق بلغت (10951)، وجاء في الرتبة الأولى موضوع الانتخابات والمرشحين، ويليها في الرتبة الثانية موضوع الأحزاب السياسية، في حين جاء في الرتبة قبل الأخيرة القضايا الإيرانية، وجاء في الرتبة الأخيرة موضوع النفط

وقد يعزى اهتمام الصحيفتين في الدرجة الأولى بموضوع الانتخابات والمرشحين إلى كون انتخابات مجالس المحافظات في العراق تعد إحدى أهم المحطات في المسيرة الديمقراطية العراقية، وكذلك لأن أهمية الانتخابات لمجالس المحافظات لا تقل عن تلك الانتخابات العامة التي ينتج عنها برلمان و حكومة، كما أن هذه الانتخابات المحلية تتصل مباشرة بحياة المواطن العادي، بالكهرباء و الماء و السكن و تخطيط و عمران المدن، وبقية الخدمات التي يحتاجها

المواطن العراقي، وقد يكون موضوع الأحزاب السياسية لقي اهتماما كبيرا من الصحفيتين وذلك لأن هذا الموضوع شغل الكثير من الباحثين والمهتمين بالشأن القانوني والسياسي المتعلق ببناء الدولة ومؤسساتها، والعلاقة بين الحاكم والمحكوم أي العلاقة بين الفرد والدولة. لذا فإن بناء عراق ديمقراطي متكامل المؤسسات، يحتاج إلى فهم دقيق لمعنى الحزب السياسي ودوره في الحياة السياسية للدولة، بحيث تكون الأحزاب السياسية مؤسسات لرفع وعي المواطن، والارتقاء ببناء الدولة في كافة المجالات، لا أن تكون عبارة عن قيادات سياسية تتصارع فيما بينها، وهذا يتطلب بدرجة أساس إلى أن يكون التنظيم القانوني للأحزاب صحيحا ومنسجما مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان. وعليه فأنه من الطبيعي أن يكون موضوع الأحزاب السياسية وما يرتبط بها تكوينا، وانتماء، ونشاطا، في المعايير الدولية، والمعايير الوطنية (العراقية) موضوع اهتمام الصحيفتين، ومن هذا المنطلق تصدر موضوع الانتخابات والمرشحين والأحزاب السياسية أولى اهتمامات صحيفتي الدستور والزمان. أما فيما يتعلق بموضوعي القضايا الإيرانية و النفط فقد يكون من أسباب حصولها على أدني مستوى هو كذلك الاهتمام بمسألتي الانتخابات والأحزاب لأنهما من سيحددان الأشخاص والهيئات والأحزاب التي ستتولى السلطة الفعلية في محافظات العراق وتلك السلطة ومن فيها من مسئولين هم من سيتولون تصريف أمور النفط والعلاقات مع إيران ودول الجوار.

ثانيا: السؤال الثاني "ما موقف الصحافة العراقية الالكترونية من انتخابات مجالس المحافظات في العراق في هذه الفترة وما الاتجاهات الإيجابية والاتجاهات السلبية للصحيفتين وهل هناك فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى (0.05) بين النوعين في الاتجاهات ؟

أظهرت النتائج أن موقف الصحافة العراقية الإلكترونية من انتخابات مجالس المحافظات في العراق كانت النسبة الإيجابية فيه أكبر حيث بلغت نسبة الاتجاه الايجابي (54.7)، في حين كانت الاتجاهات والمواقف السلبية أقل نسبة حيث بلغت (45.3)، وأن موقف صحيفة الدستور كانت النسبة الإيجابية فيه اكبر من السلبية، أما موقف صحيفة الزمان كانت تقريبا محايدة ، وقد تعزى تلك الاتجاهات الإيجابية أو المحايدة من انتخابات مجالس المحافظات إلى أن هذه الانتخابات القادمة، ستؤسس لمرحلة مهمة في تاريخ العراق، نظراً لما تمثله الحكومات المحلية من أهمية كبيرة في صنع القرار، خصوصاً في المرحلة المقبلة لما ستشهده من انعطافة مهمة في تحديد هوية العراق الإدارية فيما يخص تشكيل أقاليم محافظات العراق، ولذلك وجد بعض الصحفيين من ركز على الخدمات في المحافظات، حيث تشكو الكثير من القرى والأحياء من وصول الماء، وبما أن تقديم الخدمات هو أساس عمل الحكومة المحلية، ومن باب الحرص على مصلحة الوطن فإن وجود أشخاص يقومون بواجبهم تجاه المواطنين أمر مهم لذلك كانت الاتجاهات إيجابية نحو تلك الانتخابات، فانتخاب الشخص المتعلم الذي يحمل شهادة جامعية، أفضل من انتخاب آخر غير كفء غير قادر على المطالبة بالخدمات للمواطنين، أما الاتجاهات المحايدة فقد يكون سببها بحسب اعتقاد بعض الإعلاميين العاملين في الصحف أن الانتخابات ستؤدي إلى ملامح غير واضحة في تشكيل للنخبة الحاكمة في العراق.

ثالثا: السؤال الثالث " ما المصادر التي اعتمدت عليها الصحافة العراقية الإلكترونية في تغطيتها لقضأيا انتخابات مجالس المحافظات في العراق وهل هناك فرق ذو دلالة احصائية بين صحيفتي الزمان والدستور في اعتمادهما على المصادر؟

أظهرت النتائج أن المصادر التي اعتمدت عليها الصحافة العراقية الإلكترونية في تغطيتها لقضايا انتخابات مجالس المحافظات في العراق كانت جميعها مصادر محلية وطنية وبنسبة تساوي (100%) في الصحيفتين، وقد يعزى ذلك لكون موضوع انتخابات مجالس المحافظات في العراق موضوعاً محلياً بالدرجة الأولى ولذلك ركز المسئولون ان يتم إعطاء الأولوية في تغطية أحداث تلك الانتخابات إلى المصادر المحلية أكثر من المصادر الدولية والعالمية الأخرى وبما أن معظم المصادر محلية فمن الطبيعي أن يكون اعتماد الصحيفتين على تلك المصادر لذلك جاءت النسبة مكتملة في الاعتماد على المصادر المحلية.

رابعا: السؤال الرابع "ما الطريقة التي تقدم بها الصحافة العراقية الاليكترونية انتخابات مجالس المحافظات في العراق، وهل هناك فرق ذو دلالة إحصائية بين الشكل الصحفي لصحيفتي الدستور والزمان الالكترونيتين عند مستوى (0.05)؟

أظهرت النتائج أن تكرارات الطرق التي قدمت بها الصحافة العراقية الاليكترونية انتخابات مجالس المحافظات في العراق بلغت (128)، وجاء في الرتبة الأولى الخبر، ويليه في الرتبة الثانية المقال، في حين جاء في الرتبة قبل الأخيرة الافتتاحية، وجاء في الرتبة الأخيرة التحقيق، كما أظهرت النتائج أن تكرارات الطرق التي قدمت بها صحيفة الدستور انتخابات مجالس المحافظات في العراق بلغت (63)، وجاء في الرتبة الأولى الخبر، ويليه في

الرتبة الثانية الإعلان، في حين جاء في الرتبة قبل الأخيرة الكاريكاتير، وجاء في الرتبة الأخيرة التحقيق، وقد يعزى السبب في ذلك كون الخبر أسرع في الانتشار من بقية الوسائل خاصة وأن هناك تنافساً كبيراً بين وسائل الإعلام المختلفة في نشر كل الأخبار المتعلقة انتخابات مجالس المحافظات في العراق، أما بالنسبة للمقال فإنه يحتاج إلى روية قبل إخراجه للناس أو للقراء من مثل الاعتماد على الأخبار الصحيحة المتعلقة بالانتخابات وكذلك الأمر بالنسبة للافتتاحية، والتحقيق، كما أظهرت النتائج أن تكرارات الطرق التي قدمت بها صحيفة الزمان انتخابات مجالس المحافظات في العراق بلغت (65)، وجاء في الرتبة الأولى المقال، ويليه في الرتبة الثانية التقرير الصحفي، في حين جاء في الرتبة قبل الأخيرة الخبر، وجاء في الرتبة الأخيرة الكاريكاتير، وقد يعزى السبب في ذلك إلى أن هذه الصحيفة تركز على المقالات من خلال بيان وجهة نظر القائمين عليها من مفكرين وباحثين أكثر من تركيزها على الأخبار المتداولة في جميع وسائل الإعلام.

أما فيما يتعلق باستخدام الصور فلم تحظ باهتمام كبير في تغطيتهما لقضايا الانتخابات فقد أظهرت النتائج أن تكرارات استخدام الصور في تغطيته الصحيفتين لقضايا الانتخابات كانت متساوية تقريبا إذ بلغت التغطية المصحوبة بالصور ما نسبته (34.9) لصحيفة الدستور، و (33.9) لصحيفة الزمان، في حين بلغت التغطية غير المصحوبة بالصور ما نسبته (65.1) لصحيفة الدستور، و (66.1) لصحيفة الزمان، وهذه النتائج تدل على ضعف الاهتمام بستخدام الصور في تغطية الصحيفتين لقضايا الانتخابات وأنهما متساويتان في هذه القضية. وقد يعزى السبب في ذلك إلى تركيز الصحيفتين على وجهات النظر المكتوبة وقلة الاهتمام بالصور وقد يعزى ذلك أيضا إلى قلة عدد الفنيين المتخصصين في استخدام الصور والتعامل معها في الصحافة الإليكترونية.

علاقة نتائج الدراسة بنتائج الدراسات السابقة:

أظهرت النتائج التحليلية بأن أغلبية الأشكال التحريرية التي استخدمتها الصحفيتان هي الخبر والمقال والافتتاحية ومن ثم للتحقيق ، وفيما يتعلق بالفنون الأخرى فكان استخدامها نادرا وهذه النتيجة تنسجم مع دراسة خالد فيصل العزم (2006) الصحافه الإلكترونية وتطبيقاتها دراسة مقارنةعلى عينة في الصحف العربية والأمريكية إذ كانت نتيجةالدراسة أن الصحافة الإلكترونية العربية تواجه إشكالات حادة من حيث عدم الاهتمام بحقل الإعلام الإلكتروني وعدم استثمار الفنون الصحفية و القدرات التفاعلية الفورية الالكترونية.

ومن نتائج الدراسة أيضا أن الصور لم تحظ باهتمام كبير في تغطيتها لقضايا الانتخابات حيث بلغت نسبة التغطية الصحفية المصاحبة للصور 34.9 لصحيفة الدستور و33.9 لصحيفة الزمان، وهذه النتائج تدل على ضعف الاهتمام في استخدام الصور وهذا ما يتفق مع دراسة حلمي محمود محسب (2004) إخراج الصحف الإلكترونية على شبكة الانترنت وفي ملخصها عدم استفادة الصحف من العناصر الحديثة التي تقدمها الانترنت المتمثلة في الوسائط المتعددة (الصوت والفيديو والرسوم المتحركة والصور).

أما في ما يخص الانتخابات فهناك قراءات حديثة بهذا الصدد كقوانين الانتخابات في الدول العربيه (قسم الدراسات الانتخابية والقانونية في مركز بيروت للأبحاث والمعلومات) خلصت الدراسات إلى بيان جميع قوانين الانتخابات في جميع الدول من ضمنها العراق حيث تضمن قانون الانتخابات قبل الاحتلال وبعد الاحتلال الذي صدر عن سلطة الائتلاف المؤقتة بتاريخ15\6\2004 الذي نص على قيام الشعب العراقي باختيار حكومته عن طريق انتخابات صادقة وموثوق بها، وبترشيح أي كيان سياسي يقدم إلى المفوضية العليا المستقلة

للانتخابات وبترتيب أسماء المرشحين على قوائم، وأن توزع المقاعد في المجلس على المرشحين ، وليس على كيانات سياسية حيث استطاعت الباحثة الوصول من خلال تحليل العينة إلى أن موضوع الانتخابات والمرشحين قد جاء بنسبة38% وبتكرار 4188، وبذلك تتفق مع دراسة إدريس لكريني الموسومة الانتخابات والتحولات الديمقراطية في العالم العربي خطوة للإمام أو خطوة للوراء والتي خلصت إلى أن النموذج العراقي يوضح بشكل جلي عدم نجاحه وفعالية الديمقراطية المستوردة ومع ذلك فإن هناك محطات سياسية تفترض الوقوف عندها من قبيل دور فقراء المدن (عملية الديمقراطية) والتي تعتبر المشاركة في الانتخابات واجباً او طقوساً من الطقوس المهمة كما أن لها القدرة الهائلة على تحفيز الأميين والنساء في المشاركة.

أظهرت نتائج الدراسة الحالية لكل من صحيفتي الزمان والدستور من خلال تغطيتها لانتحابات مجالس المحافظات في أنها اختلفت في مواضع واتفقت في أخرى ولكن ركزت في معالجتها الصحفية على موضوع المرشحين إذ بلغ 38.2 ، وكذلك موضوع الأحزاب السياسية إذ بلغ 21.5 ولم تعطِ اهتماما لموضوع القضايا الايرانية وبلغ 1.5 وفي موضوع النفط 0.4 وبذلك فقد اتفقت هذه الدراسة مع دراسة عبد الفتاح ماضي (الانتخابات الديمقراطية وواقع الانتخابات في الأقطار العربية) التي تميزت من غيرها من الدراسات في معايير الفاعلية ويعني أن الانتخابات ليست غاية في حد ذاتها وإنما هي وسيلة لتحقيق غاية أعلى منها وتتمثل في الديمقراطية والعلاقة مع نظام الحكم والصراع السياسي ومعاير الحرية ومبدأ الحكم واحترام الحريات وحقوق المواطنين الرئيسية وكذلك معايير النزاهة وخلصت إلى القول بأن فهم حقيقة الانتخابات يقتضي عدم الوقوف عند معرفة جانبها القانوني والفني.

التوصيات:

في ضوء النتائج التي تم التوصل إليها يمكن التوصية بالأتي:

-إن هذه الدراسة اقتصرت على تحليل القضايا الموجوده في الصحيفتين الدستور والزمان ونظراً لوجود صحف أخرى لم تتناولها هذة الدراسة في التحليل توصي الباحثة بإجراء دراستها لمعرفة القضايا والاتجاهات التي تطرحها الصحف الإلكترونية الأخرى.

- اقتصر التحليل على القضايا والأمور التي تناولتها الصحيفتان الإلكترونيتان في انتخابات مجالس المحافظاتً ولذلك توصي الباحثة بأن يتم بحث ودراسة القضايا التي تناولتها الصحيفتان في مواقف أخرى كالانتخابات العامة التي أجريت في أذار الماضي أو في الظروف الاعتيادية.

-هناك قضايا مهمة كان يجب أن تتناولها الصحيفتان بشكل أعمق في التحليل كقضايا النفط والعلاقة مع إيران حيث كان ما عرضته الصحيفتان حول هذين الموضوعين ليس بالمستوى المطلوب وعليه توصي الباحثة بأن تولي الصحفتان هذين الموضوعين اهتماما بشكل أعمق

-اعتمدت الصحيفتان على المصادر المحلية فقط ولم تأخذ بنظر الاعتبار المصادر العربية والعالمية بشيء من الاهتمام، وعليه توصي الباحثة بأن يكون هناك توازن في الاعتماد على المصادر المحلية والعالمية.

- أن تولي الصحيفتان الكاريكاتير، والإعلان، والافتتاحية، والتحقيقات، والصور في تنأول موضوعاتها بشكل مناسب وبنسبة مقبولة حيث كان استخدام هذه الوسائل ضعيفا في الصحيفتين.

تحكيم الاستمارة

تم الإجماع من قبل المحكمين على سلامة لغة الإداة وعلى ملاءمتها لأهداف الدراسة وهم

الإستاذ الدكتور.عبد الرزاق الدليمي

الاستاذ الدكتور.عبد الجبار البياتي

الدكتور.عباس الشريفي

الدكتور.غازي خليفة

الدكتور.محمد صاحي

الملاحق

استمارة تحليل المضمون الموضوعات التي تناولتها صحيفتا الزمان والدستور الإلكترونيتان

اسم الصحيفة........ اليوم........... التاريخ............ رقم الاستمارة ()

الرتبة					
	القضايا موضوع التغطية	صالحة	غير صالحة	تحتاج إلى تعديل	التعديل المطلوب
1	الانتخابات والمرشحون				
2	الأحزاب السياسية				
3	القضايا الأمنية				
4	القضايا الاقتصادية				
5	العنف والاغتيالات				
6	المال السياسي				
7	الهجرة الداخلية والخارجية				
8	الأقاليم				
9	الموقف الأمريكي				
10	القضايا الإيرانية				
11	موضوع النفط				

موقف صحيفتي الزمان والدستور من انتخابات مجالس المحافظات المحلية في العراق

اسم الصحيفة........ اليوم.......... التاريخ.......... رقم الاستمارة ()

الرتبة					
	القضايا موضوع التغطية	صالحة	غير صالحة	تحتاج إلى تعديل	التعديل المطلوب
1	الانتخابات والمرشحون				
2	الأحزاب السياسية				
3	القضايا الأمنية				
4	القضايا الاقتصادية				
5	العنف والاغتيالات				
6	المال السياسي				
7	الهجرة الداخلية والخارجية				
8	الأقاليم				
9	الموقف الأمريكي				
10	القضايا الإيرانية				
11	موضوع النفط				

فنون التحرير والشكل الصحفي وطريقة العرض لصحيفتي الزمان والدستور الالكترونيتان

اسم الصحيفة.......... اليوم......... التاريخ............ رقم الاستمارة ()

الرتبة	الشكل الصحفي	صالحة	غير صالحة	تحتاج إلى تعديل	التعديل المطلوب
1	الخبر				
2	المقال				
3	تقرير صحفي				
4	كاريكاتير				
5	إعلان				
6	افتتاحية				
7	تحقيق				

المصادر التي اعتمدت عليها صحيفتا الدستور والزمان الالكترونيتان

اسم الصحيفة......... اليوم........... التاريخ........... رقم الاستمارة ()

الرتبة	المصادر	صالحة	غير صالحة	تحتاج إلى تعديل	التعديل المطلوب
1	محلي				
2	عالمي				

المواضيع المصحوبة بالصور في التغطية الصحفية لانتخابات مجالس المحافظات العراقية

اسم الصحيفة........ اليوم......... التاريخ.......... رقم الاستمارة ()

الرتبة	استخدام الصور	صالحة	غير صالحة	تحتاج تعديل	التعديل المطلوب
1	مصحوب بالصور				
2	غير مصحوب بالصور				

الهوامش

نصر، حسين 2003 الإنترنت والإعلام الصحافه الإلكترونية ص19

نصر، حسين2003 الإنترنت والإعلام الصحافة الإلكترونية ص27

نصر، حسين2003 الإنترنت والإعلام الصحافة الإلكترونية ص29

الموسى، عصام2003 المدخل في الاتصال الجماهيري ص20

نصر، حسين2003 الإنترنت والإعلام الصحافة الإلكترونية ص34

الفيصل، عبد الأمير2006 الصحافة الإلكترونيه في الوطن العربي ص137

علم الدين، محمود2005 تكنلوجيات المعلومات والاتصال ومستقبل صناعة الصحافة ص223

أمين، رضا 2007 الصحافة الإلكترونية ص95

أمين، رضا 2007 الصحافة الإلكترونية ص115

أمين، رضا 2007 الصحافة الإلكترونية ص129

أمين، رضا 2007 الصحافة الإلكترونية ص33-34

علم الدين، محمود2005 تكنلوجيات المعلومات والاتصال ومستقبل صناعة الصحافة ص213-231

علم الدين، محمود2005 تكنلوجيات المعلومات والاتصال ومستقبل صناعة الصحافة ص197

نصر، حسين 2003 الإنترنت والإعلام الصحافه الإلكترونية ص101

أمين، رضا 2007 الصحافة الإلكترونية ص99-101

الدناني، عبد الملك ردمان 2003 ص107

أبو أصبع، صالح 1999 الاتصال الجماهيري ص161

غرايبة ورفاقه 2002 أساليب البحث العلمي في العلوم الاجتماعية والإنسانية، ص33

عبيدات، ذوقان، وسهيلة أبو السميد، 2002 البحث العلمي/البحث النوعي والبحث الكمي ص54

حسين، سمير، 1996 تحليل المضمون

.بدر الدين، غسان، 2002 المؤسسات والقانون الدستوري ص225

بطي، فائق، 2006 الصحافةالعراقية في المنفىص13

أوزي، أحمد، 1993 منهج تحليل المضمون، ص58

حسون، فيصل، 1973، صحافة العراق19

بطي، فائق، 2006 الصحافةالعراقية في المنفىص15-16

محجوب، وجيه، 2005، ص149

الفيصل 2006 الصحافة الإلكترونيه في الوطن العربيص137

الفيصل2006 الصحافة الإلكترونيه في الوطن العربيص26

اللبان 2006 الصحافة الإلكترونية دراسات في التفاعلية وتصميم المواقعص 92

سميسم 2005 الرأي العام ص58

لورنس باردان 1984 ص5

سميسم2005 الرأي العام ص 189

لورنس باردان 1984 ص4

العبد 1993   بحوث الإعلام ص165

العبد1993 بحوث الإعلام ص15

حسين 2003 الإنترنت والإعلام الصحافة الإلكترونية ص91-93

ويلفر وروكينش 1995 نظريات التأثير ص411

إسماعيل 2003 مبادىء علم الاتصال ونظريات التأثير   ص272

عبد الحميد 1993 نظريات التأثيرص177

أسماعيل 2003 مبادىء علم الاتصال ونظريات التأثير   ص273

رضا 2007الصحافة الإلكترونية ص119

اسماعيل 2003 مبادىء علم الاتصال ونظريات التأثير   ص255

رضا 2007الصحافة الالكترونية ص113

علم الدين 2005 تكنلوجيا المعلومات والاتصال ومستقبل صناعة الصحافة ص214

رضا 2007الصحافة الإلكترونية ص105-108

نصر2003 الإنترنت والإعلام الصحافة الإلكترونية ص101-104

الدناني 2003 الوظيفة الإعلامية لشبكة الإنترنت ص100

نصر2003 الإنترنت والإعلام الصحافة الإلكترونية ص138

نصر2003 الإنترنت والإعلام الصحافة الإلكترونية ص141

حجاب2004 المعجم الإعلامي ص225

(سعد، عبدو/مقلد، علي/نعمة اسماعيل، عصام) (2005) النظم الانتخابية دراسة حول العلاقة بين النظام السياسي والنظام الانتخابي ص27

مشروع إدارة الانتخابات وكلفتها "ايس"

قسم الدراسات الانتخابية 2005 ص195 قانون الانتخابات الصادر عن سلطة الائتلاف المؤقتة عام 2004

(سعد، عبدو/مقلد، علي/نعمة إسماعيل، عصام) (2005) النظم الانتخابية دراسة حول العلاقة بين النظام السياسي والنظام الانتخابي ص22

هوريو 1974 ص212

(سعد، عبدو/مقلد، علي/نعمة إسماعيل، عصام) (2005) النظم الانتخابية دراسة حول العلاقة بين النظام السياسي والنظام الانتخابي ص24.

بدر الدين 2002 المؤسسات والقانون الدستوري ص 225

لكريني 2008 الانتخابات والتحولات الديمقراطية في العالم العربي ص186

ماضي 2009 مجلة المستقبل العربي ص134

ماضي 2009 مجلة المستقبل العربي ص136

لكريني 2008 الانتخابات والتحولات الديمقراطية في العالم العربي ص181

ربيع 2003 الفن الصحفي في النسخ المطبوعة ص18

هيوسن 1994 ص75

هيوسون 1998ص191

حجاب 2004 المعجم الإعلامي ص 123

أوزي 1993 منهج تحليل المضمون ص15

عبيدات 2005 البحث العلمي \ البحث النوعي والبحث الكمي ص 95

هاد ينعمان الهيتي 2002 تحليل المضمون ص176

المراجع

1. (سعد، عبدو/مقلد، علي/نعمة اسماعيل، عصام) (2005) النظم الانتخابية دراسة حول العلاقة بين النظام السياسي والنظام الانتخابي ، منشورات الحلبي الحقوقية

2. أبو أصبع، صالح، الاتصال الجماهيري، (الأردن: دار الشروق، 1999)، ص161-173

3. اسماعيل، محمود حسن (2003)مبادىء علم الاتصال ونظريات التأثير (مصر-الدار العالمية للنشر والتوزيع)

4. أوزي، أحمد، 1993 منهج تحليل المضمون، الدار البيضاء، مكتبةالنجاح الجديدة

5. الدناني، عبد الملك ردمان (2003)الوظيفية الإعلامية لشبكة الإنترنت (القاهرة، دار الفجر للنشر والتوزيع)

6. السيد بخيت: الإنترنت وسيلة اتصال جديدة، الجوانب الإعلامية والصحفية والتعليمية والقانونية دار الكتاب الجامعي، العين، الإمارات العربية المتحدة، 2004.

7. السيد بخيت: الصحافة العربية إلى أين؟ العربي للنشر والتوزيع، مصر، القاهرة، 2000.

8. العالم، صفوت (2002) عملية الاتصال الإعلاني (القاهرة، مكتبة النهضة المصرية)

9. العالم، صفوت (2003)الشعارات والرمزو الانتخابية (القاهرة، دار الطباعة للجامعات)

10. العالم، صفوت محمد (2006) الإعلان الصحفي وتخطيط الحملات الإعلانية (القاهرة، دار النهضة العربية)

11. الفيصل، عبد الامير (2005)الصحافة الإلكترونية في الوطن العربي (عمان، دار الشروق)

12. اللبان، شريف درويش (2005)الصحافة الإلكترونية دراسات في التفاعلية وتصميم المواقع (القاهرة، الدار المصريه اللبنانية)

13. اللبان، شريف درويش (2005)تكنلوجيا الاتصال المخاطر والتحديات والتأثيرات الاجتماعية (القاهرة، الدارالمصرية اللبنانية)

14. الموسى، عصام، (2003) المدخل في الاتصال الجماهيري الطبعة الخامسة (الكتاني للنشر والتوزيع).

15. بخيت، السيد (2004) الإنترنت وسيلة اتصال جديدة "الجوانب الإعلامية والصحفية والتعليمية والقانونية" (العين، دار الكتاب الجامعي).

16. بدر الدين، غسان، 2002، المؤسسات السياسية والقانون الدستوري، دار الحقيقة بيروت.

17. بطي، فائق، 2006 الصحافة العراقية في المنفى دار المدى للإعلام والثقافة والفنون

18. تربان، ماجد سالم (2008) الإنترنت والصحافة الإلكترونية "رؤية مستقلة" (الدار المصرية اللبنانية) ص28

19. جمال محمد أبو شنب: تاريخ العلم والتكنولوجيا والمجتمع، دار المعرفة الجامعية، مصر، القاهرة، 2000.

20. جيتس بيل، وآخرون: المعلوماتية بعد الإنترنت – طريق المستقبل، ترجمة عبد السلام رضوان، الكويت، سلسلة عالم المعرفة، العدد 231، آذار/ مارس1998.

21. حجاب، منير، 2004، المعجم الإعلامي، دار الفجر للنشر والتوزيع

22. حسين، سمير (1996) تحليل المضمون القاهرة عالم الكتاب، الطبعة الثانية، مصر

23. ربيع، عبد الجواد 2003 الفن الصحفي في النسخ المطبوعه والإلكترونيه ص18

24. رضا عبد الواجد أمين: الصحافة الإلكترونية، دار الفجر للنشر والتوزيع، مصر، القاهرة، 2007.

25. سعيد الغريب النجار: تكنولوجيا الصحافة في عصر التقنية الرقمية، الدار المصرية اللبنانية، مصر القاهرة، 2003.

26. سمير محمد حسين (1976)، بحوث الإعلام، الأسس والمبادىء، (القاهرة، عالم الكتب) ص133

27. شريف درويش اللبان: الصحافة الإلكترونية – دراسات في التفاعلية وتصميم المواقع، الدار المصرية اللبنانية، مصر القاهرة، 2005.

28. صلاح زين الدين: تكنولوجيا المعلومات والتنمية، الطريق على مجتمع المعرفة ومواجهة الفجوة التكنولوجية في مصر، مكتبة الشروق الدولية، مصر، القاهرة، 2002.

29. عبد الحميد بسيوني: التعليم والدراسة على الإنترنت، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، القاهرة، 2001.

30. عبد الفتاح عبد النبي (1990) تكنلوجيا الاتصال والثقافة بين النظرية والتطبيق (القاهرة–العربي للنشر والتوزيع)، ص81

31. عبيدات، ذوقان، وسهيلة أبو السميد، 2002 البحث العلمي/البحث النوعي والبحث الكمي دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

32. عبيدات، ذوقان، وسهيلة أبو السميد، 2002 البحث العلمي/البحث النوعي والبحث الكمي

33. علم الدين محمود: الصحافة في عصر المعلومات: الأساسيات والمستحدثات، مطابع الأهرام، مصر، القاهرة، 2000.

34. علم الدين، محمود (2005) تكنولوجيات المعلومات والاتصال ومستقبل صناعة الصحافة (مصر، دار السحاب للنشر)

35. عواطف عبد الرحمن وأخرون (1982)، تحليل المضمون في الدراسات الإعلامية، (القاهرة، دار العرب للنشر)، ص13

36. ماريتا تريتر (1996) كيف تستعمل الانترنت، ترجمة مركز التعريب والبرمجة (بيروت: الدار العربية للعلوم)، ص12

37. ماضي، عبد الفتاح، 2009، مجلة المستقبل العربي، مشروع دراسات ديمقراطية في البلدن العربية، بيروت مركز الوحدة العربية.

38. محجوب، وجيه، 2005، أصول البحث العلمي، عمان دار المناهج للنشر والتوزيع

39. نبيل علي: تحديات عصر المعلومات، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، القاهرة، 2003.

40. نصر حسني محمد وعصام عبد الهادي، الصحافة الإلكترونية في دولة الإمارات العربية المتحدة، دراسة مقارنة لمواقع صحف الاتحاد والخليج والبيان على شبكة الإنترنت عام 1988، مجلة كلية الآداب، جامعة الزقازيق، العدد الرابع والعشرون، يناير 1999، ص 111-179.

41. نصر حسني محمد: الإنترنت والإعلام – الصحافة الإلكترونية، مكتبة الفلاح، الكويت، العين، 2005.

42. نصر، حسني محمد (2003)الإنترنت والإعلام الصحافة الالكترونية (الكويت، مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع)

43. هيثم فهمي (1996)، رحلة عبر الشبكة الدوليه:إنترنت (القاهرة:مطابع الزهراء للإعلام العربي)، ص12

44. وهبي، سحر محمد (1996) بحوث جامعية في الإعلام (مصر، دار الفجر للنشر والتوزيع)

المراجع الأجنبية

1. Bob Giles, Journalism in the era of the web, April 2001, available at: http//usinfo.stages.gov/journals/0401/ijge/gjo7.htm.

2. Brian Blunden and Margot Blunden (Editors). The Electronic Publishing and its Market, IEPRC/Paria, 1994 ،pp. 159-168.

3. D. Millison: Online Journlism FAQ, 1997, Available at: http//www.online-journalism.com/faq.html.

4. David Koller, et al.: requirement for the Electronic Newspaper, 1994. Available at: http//www.ce.latech.edu /computing/ classes/ca665, 1994 fall/ group/ past/ requirement.

5. Hansen, A. cottle, s. virgin, R. newbold, c. (1998 ،191-2)

6. http://www.marefa.org

7. Jacob, Nielsen, Differences Between Print Design and web Design, 24 January 1999, available at: http//www.useit.com/ alterbox/990124.html.

8. Jon katz: Online or Not, Newspaper Still Suck, Wired, September 1994. p. 50.

9. M. Merrill and Christine, (1996) , op.cit, p.p (42-50)

10. Melinda McAdams, Driving A Newspaper on the data, Highway July, 1997. Available at: www.well.com/

11. Roland De Wolk, Introduction to Online Journalism- Publishing News and Information, Allyn & Bacon, Boston, 2001.

12. Ronald Shaw & Maxwell McCombs, The Emergence of American Political Issues: The Agenda-Setting Function of

13. S.C.S.Li, Electronic Newspaper and its adopters: examining The Factors influencing the adoption of Electronic newspaper in Taiwan, Telematics and Informatics, Vol, 20, No. 3 ،February, 2003, pp.35-49.

14. Sunil Saxena: Breaking News, The Craft and Technology of Online Journalism, Tata McGraw-Hill Publishing Company Limited, India, New Delhi, 2004.

15. user/mmcadams/online.newspaper.html.

16. www.aceproject.org"مشروع إدارة الانتخابات وكلفتها"أيس

17. www.ihec.iq المفوضية العليا المستقلة للانتخابات العراقية